الحدث

على الرغم من تعهد المسؤولين الإيرانيين بالثأر لعملية اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة، وتوجيه أصابع الاتهام باتجاه إسرائيل، إلا أن طهران «تتريث» في الرد بانتظار تسلم الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن السلطة، بهدف عدم «خلق وضع غير مستقر في المنطقة»

اغتيال فخري زادة

استنفار إسرائيلي وتوعد إيراني

طهران ـ **العربي الجديد**

حضر الوعيد بالثأر «في التوقيت المناسب» في تصريحات جميع قادة إيران من المستويين السياسي والعسكري الذين تحدثوا أمس السبت عن اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة أول من أمس الجمعة، محملين مسؤولية عملية الاغتيال إلى إسرائيل، التي سارعت بحسب قناة «إن 12» الإخبارية، إلى رفع حالة التأهب القصوى في سفاراتها بجميع أنحاء العالم بعد التهديدات الإيرانية، وسط تقديرات محللين إسرائيليين بأن عملية الاغتيال لن تؤدي إلى المسّ بالمشروع النووي لطهران.

وعلى الرغم من عدم خروج أي تصريح رسمي إسرائيلي يعلّق على العملية، كانت صحيفة «نيويورك تايمز» تنقل عن مسؤولين أميركيين، بينهم اثنان في الاستخبارات، قولهم إن إسرائيل تقف وراء اغتيال العالم الإيراني، في وقت كان من غير الواضح مدى اطلاع الولايات المتحدة على العملية مسبقاً. في موازاة ذلك، امتنع البيت الأبيض ووزارتا الدفاع والخارجية والمخابرات المركزية الأميركية وفريق الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن الانتقالي عن التعليق على عملية الاغتيال. وبعد ساعات من الهجوم، أعلن البنتاغون أنه أعاد حاملة الطائرات «نيميتز» إلى الشرق الأوسط، وهي خطوة غير عادية حيث امضت بالفعل شهوراً في المنطقة. واستشهدت الوزارة بسحب القوات الأميركية من أفغانستان والعراق كسبب للقرار. وقالت المتحدثة باسم الأسطول الخامس، ومقره البحرين، ريبيكا ريبارينتس، في بيان: «لا توجد تهديدات معينة دفعت لعودة المجموعة القتالية للحاملة نيميتز». وأضافت أن إعادة النشر متصلة بخفض عدد القوات الأميركية في العراق وأفغانستان. وتابعت «هذا الفعل يضمن أن لدينا قدرة كافية للرد على أي تهديد وردع أي خصم عن التحرك ضد قواتنا خلال خفض القوات».

وأعلنت وزارة الدفاع الإيرانية، مساء أمس الأول، اغتيال رئيس منظمة الأبحاث والإبداع في الوزارة، العالم النووي محسن فخري زادة، في منطقة أبسرد الواقعة في مدينة دماوند في محافظة طهران. وكانت وزارة الخارجية الأميركية أدرجت اسمه على لائحة العقوبات العام 2008 على خلفية «نشاطات وعمليات ساهمت في تطوير برنامج إيران النووي»، واتهمته إسرائيل سابقاً، عبر رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، بالوقوف خلف برنامج نووي «عسكري» تنفي طهران وجوده.

وتهدد عملية اغتيال فخري زادة بتجديد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في الأيام الأخيرة من ولاية الرئيس دونالد ترامب. وقال روبرت مالي، الذي عمل مستشاراً للرئيس السابق باراك أوباما في الملف الإيراني ويقدم المشورة بشكل غير رسمي لفريق بايدن، إن قتل فخري زادة يأتي في إطار سلسلة من التحركات التي تمت خلال الأسابيع النهائية في ولاية ترامب، وتهدف إلى زيادة صعوبة مهمة بايدن المتعلقة بإعادة التواصل مع إيران. وأضاف، لوكالة «رويترز»، «أحد الأهداف هو ببساطة إلحاق أكبر ضرر ممكن بإيران اقتصادياً وبرنامجها النووي بينما يمكنهم ذلك. والهدف الآخر هو تعقيد مهمة بايدن المتعلقة باستئناف المساعي الدبلوماسية والعودة للاتفاق النووي»، مشيراً إلى أنه لا يقصد بذلك إطلاق تكهنات بشأن الجهة المسؤولة عن عملية الاغتيال.

والمح الرئيس الإيراني حسن روحاني، في كلمته خلال اجتماع للهيئة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا، إلى وجود رابط بين توقيت الاغتيال وقرب تسلم بايدن مهامه. وقال «هذا الاغتيال الهمجي يظهر أن أعداءنا يمرون بأسابيع عصيبة، يشعرون خلالها بأن فترة ضغطهم تتراجع، والوضع الدولي يتبدل». ورأى أن أعداء إيران «يريدون الاستفادة إلى أقصى حد من الأسابيع المتبقية» بهدف «خلق وضع غير مستقر في المنطقة».

إيرانيون يتظاهرون أمام وزارة الخارجية أمس احتجاجاً على الاغتيال (فاطمة بهرامي/الأناضول)

دهقان: عملية الاغتيال نفذتها إسرائيل للدفع نحو حرب شاملة

المانيا: من الضروري الحفاظ على مساحة للحديث مع إيران

واتهم روحاني إسرائيل باغتيال فخري زادة، متوعداً بالثأر في «الوقت المناسب». ولمّح إلى أن الردّ لن يكون خلال الفترة الباقية من ولاية ترامب، إذ قال إن بلاده «أذكى من أن تقع في فخ مؤامرات الكيان الصهيوني»، مضيفاً أن «الأعداء يحاولون استغلال هذه الأسابيع أشدّ الاستغلال». ودعا إلى «إلزام أجهزة استخبارات الدولة بالتعرف على المصادر الرئيسة والمخترقين لأجهزة التجسس والوصول إلى أساليب تشكيل مجموعات الاغتيال وخيوط التعاون بينها»، مؤكداً أن «استمرار هذه الأعمال الإرهابية سيكون مؤشراً على ضعف الأجهزة الاستخبارية». ورأى روحاني أن إسرائيل ادت دور «العميلة» في الاغتيال لـ«الاستكبار العالمي»، في إشارة إلى أميركا. من جهته، قال المرشد الإيراني علي خامنئي، في بيان نعى فيه فخري زادة، إنه «عالم نووي ودفاعي بارز وممتاز»، مؤكداً أنه «كان عنصراً علمياً قلّ نظيره». وطالب أجهزة الدولة «بوضع موضوعين مهمين على جدول الأعمال بشكل جاد، الأول هو متابعة هذه الجريمة ومعاقبة حتمية المتورطين فيها والآمرين بها، والثاني هو متابعة الجهود العلمية والفنية للشهيد في مختلف المجالات التي كان يعمل فيها».

كما توعد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد حسين باقري، أمس السبت، بـ«انتقام قاس» لاغتيال العالم النووي. وندد قائد «فيلق القدس» الإيراني، الجنرال إسماعيل قاآني في بيان باغتيال فخري زادة، متهماً «الأيادي الخبيثة للاستكبار العالمي والصهيونية والدولة الموجدة للإرهاب باغتياله برصاصات أميركية». وتوعد قائد «فيلق القدس» بالرد على الاغتيال، قائلاً «سننتظر لدماء العالم فخري زادة من الإرهابيين وأسيادهم بوحدة القوات الإيرانية». ورأى مستشار المرشد للشؤون العسكرية حسين دهقان، أن عملية الاغتيال نفذتها إسرائيل للدفع نحو «حرب شاملة». وكتب، في تغريدة، «في الأيام الأخيرة لحليفهم المغامر (ترامب)، يحاول الصهاينة زيادة الضغط على إيران للتسبب بحرب شاملة».

واعتبر أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران محسن رضائي، في رسالة موجهة إلى الرئيس الإيراني نشرتها وكالة «إيسنا»، أن الاغتيال «يعكس آخر محاولات مثلث خبيث يتمثل في الأمن الدولي أنها ترى «مؤشرات خطيرة عن ضلوع إسرائيل» في الاغتيال وأنها تحتفظ بحق الدفاع عن نفسها. وقال المندوب الإيراني في الأمم المتحدة مجيد تخت روانجي، في الرسالة، «إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحتفظ بحقوقها في اتخاذ كل الإجراءات الضرورية للدفاع عن شعبها وتأمين مصالحه، وتحذر من أي إجراءات أميركية وإسرائيلية متهورة ضد بلادي خاصة خلال الفترة المتبقية للإدارة الأميركية الحالية».

وذكرت قناة «إن 12» الإخبارية الإسرائيلية، أمس السبت، أن إسرائيل رفعت حالة التأهب القصوى في سفاراتها بجميع أنحاء العالم بعد التهديدات الإيرانية بالثأر لفخري زادة. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، لوكالة «رويترز»، إن الوزارة لا تعلّق على المسائل الأمنية المتعلقة بممثليها في الخارج.

ودحض عدد من الباحثين والمعلّقين في إسرائيل، التقديرات التي تروجها دوائر حكومية وعسكرية، بأن اغتيال فخري زادة سيؤدي إلى المسّ بالمشروع النووي لطهران. وقال كبير المعلقين في القناة 12، إيهود يعاري، إن «الآلاف من المهندسين والفنيين الذين عملوا على مدى 30 عاماً إلى جانب زادة، والخريجين الذين تتلمذوا على يديه، سيواصلون تحمل أعباء مواصلة مشروعه». وفي تعليق بثته القناة مساء أمس الأول، لم يستبعد يعاري أن يتجه الطاقم الكبير الذي كان يعمل إلى جانب فخري زادة إلى إحداث طفرة على المشروع النووي، لتأكيد أن الاغتيال لم يؤثر على هذا المشروع، عن طريق زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم، أو أن يقرّر المستوى السياسي في طهران الانسحاب من البرتوكول الإضافي لمعاهدة حظر نشر الأسلحة النووية.

أما المعلّق السياسي لموقع «والاه»، براك رفيد، فقد كتب، عبر حسابه في «تويتر»: «يجب ألا يسيطر علينا الوهم بأن المشروع النووي الإيراني قد تفت تصفيته في أعقاب اغتيال فخري زادة، كما تروج الأوساط الحكومية في تل أبيب، بدليل أن حزب الله لم تتم تصفيته في أعقاب اغتيال قائده العسكري عماد مغنية، ولم يحدث هذا لحماس عند اغتيال قائد ذراعها العسكرية محمد الجعبري. ولم يخرج الإيرانيون من سورية في أعقاب اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني»، على حدّ تعبيره. بدوره، أشار الباحث في «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي راز زمت، في تغريدة، إلى أن عملية الاغتيال قد تفضي إلى إبطاء المشروع النووي الإيراني، بسبب ما يملكه فخري زادة من مؤهلات علمية وقدرات إدارية، لكن ذلك لن يؤدي إلى تصفية هذا المشروع.

وحثت المانيا، وهي إحدى الدول الموقعة على الاتفاق النووي، جميع الأطراف على ضبط النفس للحيلولة دون عرقلة أي محادثات في المستقبل. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية «قبل أسابيع قليلة من تسلم الإدارة الأميركية الجديدة مهامها، من الضروري الحفاظ على مساحة الحديث مع إيران بما يسمح بتسوية الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني من خلال التفاوض». وقال متحدث باسم الأمم المتحدة إن الأمين العام أنطونيو غوتيريس دعا إلى ضبط النفس وتجنب أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوتر.

برينان: الاغتيال عمل متهور

رأى المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» جون برينان، أن الاغتيال «عمل إجرامي ومتهوّر»، محذّرًا من أنه قد يدفع إلى «تصعيد وجولة جديدة من نزاع إقليمي». وأضاف، في تغريدة، «يجب على القادة الإيرانيين أن يكونوا حكماء للانتظار عودة قيادة أميركية مسؤولة إلى الساحة العالمية، ومقاومة الرغبة في الرد على المذنبين»، مشيراً إلى أنه لا يعلم من يقف وراء عملية الاغتيال هذه.

للحديث تتمة...

الدستورية السورية: هل من جديد؟

عبسي سميسم

تنطلق يوم غد الإثنين أعمال الجولة الرابعة من مفاوضات اللجنة الدستورية الخاصة بوضع دستور جديد لسورية، والذي يشكل واحداً من السلال الأربع التي حددها المبعوث الأممي السابق لسورية ستيفان دي مستورا من أجل الوصول إلى حل سياسي كامل للقضية.

وقد سبق انطلاق أعمال هذه الجولة تحضيرات مكثفة وجديدة للمفاوضات من قبل المبعوث الأممي الراعي لأعمال هذه الجولة غير بيدرسن، إذ زار كلا من روسيا وإيران ومصر والسعودية وتركيا ودمشق وبحث مع المسؤولين فيها سبل إنجاح هذه الجولة من المفاوضات، إلا أنه لم ترشح أية معلومات تؤكد حصول بيدرسن على ضمانات بتحقيق تقدم في هذه الجولة، التي تأتي قبل سبعة شهور من استحقاق الانتخابات الرئاسية في سورية. ويعمل النظام وحلفاؤه على تعطيل أعمال هذه اللجنة من أجل تمرير انتخاب بشار الأسد لفترة رئاسية جديدة بعيداً عن المسار الأممي. فروسيا التي أجرت خلال الشهور القليلة الماضية مشاورات مع عدد من الشخصيات والتجمعات الفاعلة في سورية، منها من المعارضة ومنها من حواضن النظام، يبدو أنها لم تصل مع تلك الشخصيات إلى رؤية حول حل سياسي يضمن مصالحها أفضل من الحفاظ على بشار الأسد في السلطة، كونها تمتلك أدوات تحكّم أكثر بنظامه وبكل قراراته. ومن المنطقي أن تسعى إلى دفع النظام لإغراق أعمال اللجنة بمزيد من التفاصيل التي تضمن تعطيلها إلى حين تمرير انتخاب بشار الأسد منتصف العام المقبل.

وبالرغم من كل الجهود التي بذلها بيدرسن والمعارضة لتحقيق تقدم في أعمال هذه اللجنة، إلا أن الاختراق الوحيد الذي تم تحقيقه هو تحديد موعد للجولة الخامسة في بداية العام المقبل، وتحديد جدول أعمال لها يتضمن المواضيع والمضامين التي كانت تطالب بنقاشها المعارضة في الجولات الماضية. وستناقش الهيئة المصغرة للجنة المبادئ الدستورية (المبادئ الأساسية في الدستور)، فيما ستستكمل الجولة الرابعة مناقشة الأسس والمبادئ الوطنية. يمكّن هذا الأمر النظام وحلفاءه من تخصيص جولات إضافية من أجل تعريف المعرّف، وتضييع مزيد من الوقت في نقاش القضايا التي يتفق عليها كل السوريين، فهل سيواصل النظام استراتيجية التعطيل، وينجح بتمرير انتخابات العام المقبل أم يحدث اختراق في المفاوضات؟ إن هذا الأمر مرتبط بمدى الضغط الذي يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة وحلفاء المعارضة، ومدى رغبة المجتمع الدولي بالوصول لحل سياسي في سورية.

إدانات

اعرب نائب رئيس الوزراء القطري، وزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في اتصال مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، أمس السبت، عن إدانة الدوحة لاغتيال محسن فخري زادة. وأكد أن «مثل هذه الخطوات لن تسهم إلا في سكب المزيد من الوقود على النار، في الوقت الذي تبحث فيه المنطقة والمجتمع الدولي عن وسائل لتخفيف التوتر والعودة إلى طاولة الحوار». كما دان «حزب الله» اللبناني و«حماس» عملية الاغتيال.

شرق غرب

اتفاق حول أجندة المفاوضات الأفغانية

أعلن المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة «طالبان»، محمد نعيم، في تغريدة أمس السبت، توصل طرفي المفاوضات الأفغانية، التي تُجرى في الدوحة بين الحركة والوفد الحكومي، إلى اتفاق على أجندة المفاوضات.

ولم يوضح نعيم ما إذا تم الاتفاق بين الطرفين على وقف العنف، المطلب الرئيس للحكومة الأفغانية ووفدها المفاوض، أو الصيغة التي جرى التوافق عليها بالنسبة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمذهب الحنفي، كما كانت تطالب «طالبان». وكانت المفاوضات بين الطرفين بدأت في سبتمبر/أيلول الماضي.

(العربي الجديد)

النواب الليبيون يريدون إنهاء الانقسام

اتفق أعضاء مجلس النواب الليبي، بشقيه طرابلس وطبرق، في ختام اجتماعهم في طنجة المغربية، أمس السبت، على التئام المجلس في غدامس الليبية، لإقرار كل ما من شأنه إنهاء انقسام البرلمان، وذلك في خطوة أولى نحو توحيد المؤسسة التشريعية. وأعلنوا أن المقر الدستوري لانعقاد مجلس النواب هو مدينة بنغازي. وأكدوا عزمهم المضي قدماً نحو الوصول إلى إنهاء حالة الصراع والانقسام بكافة المؤسسات والحفاظ على وحدة وكيان الدولة.

(العربي الجديد)

فرنسا: تظاهرات ضد قانون أمني

تظاهر آلاف الأشخاص، أمس السبت، في عدد من المناطق في فرنسا لإدانة قانون «الأمن الشامل» الذي يمنع تصوير عناصر الشرطة حتى وهم

يرتكبون أعمالاً غير قانونية كالاعتداء على متظاهرين. وخرجت تظاهرات في باريس وبوردو وليون وستراسبورغ ومرسيليا وغرونوبل وكليرمون فيران وكاين. وفي ليل، تجمع نحو 1500 شخص برئاسة رئيسة البلدية مارتين أوبري، تحت شعار «حرية مساواة صوّروا».

(فرانس برس)

إسرائيل تمنع شخصيتين إماراتيتين من دخولها

بعد يومين على انطلاق الرحلات الجوية بين أبوظبي وتل أبيب، منعت إسرائيل شخصيتين بارزتين «تحظيان باحترام كبير في الإمارات» من دخول أراضيها بعد وصولهما إلى مطار بن غوريون. وذكر موقع صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس السبت، أنه بعد هبوط طائرة إماراتية تابعة لشركة «فلاي دبي» في مطار بن غوريون، رفضت السلطات في المطار السماح للشخصيتين الإماراتيين بدخول إسرائيل، على الرغم من سفرهما بناء على دعوة خاصة من شركة «ليزر موديلنغ»، وتمّ ترحيلهما على الفور.

(العربي الجديد)

مصر: وفاة نائب بكورونا

توفي النائب المصري عن دائرة القليوبية جمال حجاج، متأثراً بإصابته بفيروس كورونا، أمس السبت. وكان النائب احتجز مع أسرته في أحد مستشفيات العزل بمدينة بنها، عقب إعلان فوزه بمقعده من الجولة الأولى في انتخابات البرلمان التي جرت في 7 و8 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي.

(العربي الجديد)

رصد

أسباب تراجع بن سلمان عن التطبيع

رام الله، واشنطن ـ **العربي الجديد**، **صالح النعامي**

في الوقت الذي تواصل فيه القيادة الفلسطينية تحركاتها ولا سيما على المستوى العربي، في ظلّ الوضع الجديد الذي خلقته اتفاقات التطبيع والتحالف مع إسرائيل، التي افتتحتها الإمارات، فإن الضوء لا يزال مسلطاً على اللقاء الذي جمع رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو وولي العهد السعودي محمد بن سلمان الأحد الماضي، في مدينة نيوم السعودية، ولم ينفِ حصوله إلا المعزف، وتضييع مزيد من الوقت في نقاش القضايا التي يتفق عليها كل السوريين، فهل سيواصل النظام استراتيجية التعطيل، وينجح بتمرير انتخابات العام المقبل أم يحدث اختراق في المفاوضات؟ إن هذا الأمر مرتبط بمدى الضغط الذي يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة وحلفاء المعارضة، ومدى رغبة المجتمع الدولي بالوصول لحل سياسي في سورية.

المرشح الديمقراطي جو بايدن على حساب الرئيس دونالد ترامب.

وأشارت الصحيفة إلى اللقاء السري الذي جزمت بأنه جمع نتنياهو بن سلمان في السعودية نهاية الأسبوع الماضي، مؤكدة أن الأول عاد إلى تل أبيب خالي الوفاض، في وقت شاهد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، الذي كان في السعودية في ذلك الوقت أيضاً، ضياع فرصة بناء تحالف ضدّ إيران من بين يديه، وفق ما قال مسؤولون أميركيون وسعوديون للصحيفة.

وقال المسؤولون السعوديون إن بن سلمان، المنعطف لبناء علاقات مع إدارة بايدن، كان متردداً في اتخاذ خطوة التطبيع الآن، في حين أن بإمكانه الاستفادة من اتفاق لاحقاً للمساعدة في تعزيز العلاقات مع الرئيس الأميركي الجديد. وقال أحد المسؤولين الأميركيين للصحيفة إن السعودية تحاول معرفة أفضل الطرق لاستخدام هذا الأمر من أجل إصلاح صورتها في واشنطن، وتوجيه رسائل حسن نية لبايدن والكونغرس.

ويؤكد مسؤولون أميركيون أن فرص إبرام اتفاق بين إسرائيل والسعودية قبل مغادرة ترامب البيت الأبيض في 20 يناير/كانون الثاني المقبل تبدو ضئيلة إلا أنها ليست مستحيلة، وفق الصحيفة.

وتحدثت «وول ستريت» كذلك عن عوامل أخرى لعبت دوراً في قرار بن سلمان، ناقلة عن المسؤولين قولهم إن ولي العهد معالجة الملك سلمان منقسمان حول كيفية معالجة قضية الفلسطينيين الذين يسعون لدولة خاصة بهم. وقال مستشارون ملكيون سعوديون للصحيفة، إن الملك سلمان كان على علم بمحادثات ابنه مع الإسرائيليين، إلا أن وضعه الصحي منعه من فهم النطاق الكامل للمناقشات، عن مسؤول سعودي وآخر أمس الجمعة، عن مسؤول سعودي وآخر دبلوماسي، تأكيدهما أن الملك سلمان لم يكن على علم بزيارة نتنياهو.

وسلطت «رويترز» الضوء على إيران، قائلة إنّ «اللقاء التاريخي بين نتنياهو وبن سلمان أطلق رسالة قوية للحلفاء والأعداء على حد سواء مفادها بأن البلدين لا يزالان ملتزمين بشدة باحتواء خصمهما المشترك إيران». فقد نقل اللقاء السري، الذي أكده مسؤولون إسرائيليون ونفته الرياض علناً، «رسالة مشتركة إلى بايدن خلاصتها أن حليفي واشنطن الرئيسيين في المنطقة يعملان على توحيد جهودهما»، وفق «رويترز».

وردّاً على سؤال عن الزيارة، قال عضو مجلس الوزراء الإسرائيلي تساحي هنغبي، لراديو الجيش الإسرائيلي أخيراً: «إيران، إيران، إيران. من المهم جداً جداً إقامة محور لعزل إيران». ويخشى نتنياهو وبن سلمان أن يتبنى بايدن في ما يتعلق بإيران سياسات مماثلة للسياسات التي كانت سارية في عهد الرئيس السابق باراك أوباما وادت إلى توتر العلاقات بين واشنطن وحلفائها التقليديين في المنطقة. وقال محللون سياسيون إن النفي السعودي لانعقاد اللقاء ربما كان وسيلة لاختبار الوضع في الداخل، بحسب «رويترز». ويقول محللون إن خطوة التطبيع صعبة بالنسبة للملك سلمان في غياب اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقال نيل كوبلياند الباحث الزميل في معهد «تشاتام هاوس»، لـ«رويترز» إن الاجتماع مع نتنياهو «استهدف تسليط الضوء على كون محمد بن سلمان أكثر استعداداً من أبيه لأخذ خطوات في اتجاه التطبيع».

وقال مصدر سعودي يتمتع بصلات قوية بذوي الشأن وبدبلوماسي أجنبي في الرياض، لـ«رويترز»، إنه ليس من المتوقع رغم ذلك أن يحدث التطبيع في حياة الملك سلمان. وأضاف الدبلوماسي، الذي وصف بن سلمان بأنه «التطبيع... جزرة لصرف انتباه بايدن عن أمور أخرى لا سيما حقوق الإنسان» والدبلوماسي إنه لم يتم إطلاع العاهل السعودي على زيارة نتنياهو.

في غضون ذلك، وفي ظلّ الكشف عن محاولات لإقناعها بالانضمام إلى قطار التطبيع، ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية «12» أمس، أنّ طائرتين إسرائيليتين توجهتا مساء الجمعة إلى جيبوتي. وأشار موقع القناة إلى أن جهوداً تبذل في الآونة الأخيرة «وعلى نار هادئة» لإقناع القيادة الجيبوتية باقتفاء أثر الإمارات، البحرين، والسودان والتوصل لاتفاق تطبيع.

يزور محمود عباس اليوم الأحد الأردن وغداً الاثنين مصر

متابعة

مزيد من الصفعات لترامب

تتراكم انتكاسات الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، مع توجيه ولايات جديدة صفعات لمساعيه الرامية إلى نفي نتيجة الانتخابات التي جرت في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني، وإثبات ادعاءاته بحصول عمليات تزوير. وانتهت إعادة فرز الأصوات التي طالبت بها حملة ترامب في ميلووكي، أكبر مقاطعة بولاية ويسكنسن، بحصول الرئيس الديمقراطي المنتخب جو بايدن على المزيد من الأصوات. فبعد إعادة فرز ما يقرب من 460 ألف صوت في ميلووكي، بات الفارق بين الاثنين 132 صوتاً إضافياً لصالح بايدن. وفي المجمل حصل بايدن على 257 صوتاً إضافياً مقابل 125 صوتاً لترامب.

وكانت حملة ترامب قد طالبت بإعادة الفرز في اثنتين من أكبر مقاطعات ويسكنسن من حيث عدد السكان، وهما ميلووكي ودين اللتان تميلان للحزب الديمقراطي، وذلك بعدما خسر الولاية بأكثر من 20 ألف صوت. وستكلف حملة ترامب ثلاثة ملايين دولار نظير عملية إعادة الفرز في المقاطعتين. ومن المتوقع أن تنتهي مقاطعة دين من إعادة فرز الأصوات اليوم الأحد.

وبعد انتهاء إعادة الفرز في ميلووكي، قال كاتب العدل بالمقاطعة، جورج كريستنسون، أمس: «توضح إعادة الفرز ما نعرفه بالفعل، وهو أن الانتخابات في مقاطعة ميلووكي نزيهة وشفافة ودقيقة وسليمة». ولا يزال من المتوقع أن تطعن حملة ترامب على النتيجة الإجمالية في ولاية ويسكونسن، لكن الوقت يمر، ومن المقرر أن تصدق الولاية على نتيجتها الرئاسية يوم الثلاثاء المقبل.

وعلى مستوى الولايات المتحدة، فاز بايدن بانتخابات الرئاسة التي أجريت في الثالث من نوفمبر بأغلبية 306 من أصوات المجمع الانتخابي، وهو ما يزيد كثيراً عن الأصوات اللازمة للفوز بالرئاسة وعددها 270، فيما حصل ترامب على 232 صوتاً. ويتقدم بايدن أيضاً بأكثر من ستة ملايين في التصويت الشعبي.

وفي صفعة أخرى، أول من أمس الجمعة، ردّت محكمة استئناف فيدرالية أميركية طعناً تقدّم به ترامب اعتبر فيه أن العملية الانتخابية كانت غير نزيهة، رافضة تجميد قرار قضائي صادق على فوز بايدن في ولاية بنسلفانيا. وفي نقد لاذع لدفوع اعتبرت فيها حملة ترامب أن الأخير وقع ضحية تزوير في الانتخابات في نوفمبر، اعتبر ثلاثة قضاة استئناف أن لا أدلة تدعم اعتراض ترامب العملية الانتخابية. واعتبرت المحكمة أن «الاتهامات بعدم النزاهة خطيرة، لكن (مجرد) القول إن الانتخابات غير نزيهة لا يجعلها كذلك».

وأشار القضاة إلى أن حملة ترامب زعمت في الطعن الذي قدمته بقرار قضائي صادر عن محكمة البداية حصول تمييز. لكن المحكمة اعتبرت في قرارها أن هذه المزاعم «لا يمكنها أن تحول الحديد إلى ذهب»، في إشارة إلى استحالة تحوير الحقائق.

ويندرج القرار القضائي الأخير في سياق مجموعة أحكام قضائية صدرت على صعيد البلاد ردت مزاعم حملة ترامب والجمهوريين بحصول تزوير ومخالفات أخرى أفضت إلى خسارة المليارديير الجمهوري الاستحقاق الرئاسي.

والثلاثاء صادقت حكومة بنسلفانيا رسمياً على فوز بايدن في الولاية، فتقدّمت حملة ترامب بطعن أمام محكمة فيدرالية لتعليق تلك المصادقة. لكن محكمة الاستئناف قالت إن حملة ترامب لا تملك أي دليل ملموس تحاجج به. واعتبر القضاة أن مزاعم حملة الرئيس المنتهية ولايته (غامضة واستنتاجية».

ومع تحقيق بايدن تقدّماً على الصعيد الوطني لا يمكن لترامب أن يعوّضه، أشارت المحكمة إلى أن تقديم طعن جديد أمام المحكمة العليا، لن يفضي إلى شيء. واعتبرت المحكمة أنّ «الحملة قدّمت الدعاوى وخسرت غالبية هذه القضايا». لكن حينا إيليس، محامية حملة ترامب، أعلنت في تغريدة أن الحملة تنوي الطعن بالقرار. وجاء في التغريدة أن «الجهاز القضائي الناشط في بنسلفانيا يواصل التعمية على اتهامات التزوير الواسع النطاق... (سنلجأ) إلى المحكمة العليا».

وفي سياق متصل، وصف مدير الأمن الإلكتروني الأميركي، الذي أقاله ترامب لقوله إن انتخابات الثالث من نوفمبر كانت أدق انتخابات في التاريخ الأميركي، مزاعم ترامب عن حدوث تزوير في الانتخابات بأنها «ادعاءات هزلية». وقال كريس كريبز المدير السابق لوكالة الأمن الإلكتروني وأمن البنية التحتية بوزارة الأمن الداخلي الجمعة في حديث لبرنامج «60 دقيقة» الذي تذيعه محطة «سي بي إس»، إن المزاعم عن تلاعب دول أجنبية في أنظمة تسجيل الأصوات لا أساس لها من الصحة. وكانت سيدني باول، محامية ترامب التي نأى فريقه القانوني بنفسه عنها الأسبوع الماضي، قد تحدثت عن نظرية مؤامرة مفادها بأنّ أنظمة تصويت تم ابتكارها في فنزويلا بأمر من رئيسها الراحل هوغو تشافيز ساهمت في قلب نتيجة الانتخابات الأميركية لصالح بايدن.

وقال كريبز في مقطعٍ بثته «سي بي إس»: «جميع الأصوات في الولايات المتحدة الأميركية يتم عدّها في الولايات المتحدة الأميركية. يجب أن يثق الشعب الأميركي مائة في المائة بتصويته». وتابع: «لا دليل على حدّ علمي على تلاعب قاعدة أجنبية ما في أي آلة». وقال ترامب كريبز في 17 نوفمبر الحالي.

إعادة الفرز في مقاطعة ميلووكي عززت فوز بايدن (أندي مانيس/ Getty)

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

الغلاف

أجج قتل اتباع التيار الصدري للمتظاهرين في الناصرية والرفاعي، والذي اثنى زعيم التيار مقتدى الصدر عليه، وسط تواطؤ القوى الأمنية، من غضب المحتجين، الذين يتجهون للعودة إلى الساحات

جريمة الصدريين
الطريق إلى حكم العراق
تواطؤ حكومي... واستعدادات لإعادة تزخيم ساحات الاعتصام

بغداد ـ **زيد سالم**

يبدو أن التيار الصدري اختار أن تمرّ مساعيه الهادفة لتمهيد الطريق أمامه للوصول إلى الحكم، على دماء وأجساد المحتجين العراقيين. وقد كلف نفسه منذ أول من أمس العمل على واد الاحتجاجات العراقية قبل الانتخابات المبكرة المرتقبة في يونيو/حزيران المقبل، وسط ضوء أخضر ضمني من حكومة مصطفى الكاظمي، دعمته مؤشرات عدة ليس أقلها اكتفاء القوات الأمنية بمراقبة اعتداءات الصدريين على المحتجين وإحراق الخيام على مدى أكثر من 12 ساعة، يضاف إليها محاولة تزييف الحقائق والحديث عن «صدامات بين المحتجين» وعدم التطرق إلى حدوث اعتداءات بحقهم. وينظر التيار الصدري، كما باقي القوى الحزبية العراقية، إلى ساحات الاحتجاج بوصفها مصدر خطر عليهم، مع اقتراب موعد الانتخابات، خصوصاً أنها لا تزال قادرة على تمثيل مطالب العراقيين ورفع صوتهم.

وحشد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أنصاره، أول من أمس، لإحراق الساحات، بذريعة إقامة تظاهرات وصلاة موحدة لتأييد إعلانه سعيه للحصول على الأغلبية البرلمانية في الانتخابات المبكرة المقبلة، وتشكيل الحكومة الجديدة. وبالفعل ما إن انتهت هذه الصلاة، حتى بدأ أنصار الصدر مهاجمة عدد من ساحات الاعتصام والتظاهر جنوبي العراق، والتي قاومت الشهر الماضي مساعي الحكومة لفضها، على غرار ما حدث في ساحة التحرير ببغداد. وأسفر هجومان في مدينتي الناصرية والرفاعي، امتدا من أولى ساعات مساء الجمعة الماضي وحتى قرابة الساعة الخامسة من فجر أمس السبت، عن مقتل سبعة متظاهرين، وجرح نحو 90 آخرين، في حصيلة قابلة للارتفاع على خلفية مهاجمة مسلحين من أنصار الصدر الساحات التي يحتشد المتظاهرون فيها، وفتح النار من أسلحة خفيفة. وجاء هذا وسط حالة من التفوق التام اتخذتها قوات الأمن العراقية التي كانت تحيط بالساحات، مع تسجيل ثلاث هجمات طاولت ناشطين في الكوت مركز محافظة واسط، والعمارة المجاورة، بواسطة عبوات ناسفة استهدفت منازلهم. وتزامن الاعتداء الجديد على المتظاهرين في الناصرية، العاصمة المحلية لمحافظة ذي قار، مع الاستعدادات لإحياء الذكرى الأولى لمجزرة الناصرية التي نفذت في 28 نوفمبر/تشرين الثاني العام 2019، وأدت إلى مقتل وجرح العشرات من المتظاهرين إبان حكومة عادل عبد المهدي. وكان المتظاهرون يحشدون للمطالبة بالكشف عن قتلة المتظاهرين وإلزام حكومة الكاظمي الإيفاء بوعود تقديمهم للقضاء.

إحراق خيم المعتصمين

وأحرق أنصار الصدر، أول من أمس، كل خيم المعتصمين في ساحة الحبوبي وسط الناصرية، التي اعتبرت خلال الأسابيع الماضية الساحة البديلة للمتظاهرين عن بغداد. وصدرت بيانات من لجان تنسيقية تعلن انتقال نواة الاحتجاجات العراقية للناصرية مؤقتاً بعد إنهاء الحكومة العراقية للتظاهر في ساحة التحرير في بغداد. وتناقل متظاهرون مقاطع مصورة، بثت على مواقع التواصل الاجتماعي، تُظهر خلو الساحة من الخيم، بعد أن ظلت لعام كامل مصدر احتجاج ورفض.

واتهمت اللجان التنسيقية لمتظاهري ساحة الحبوبي في الناصرية، في بيان أمس السبت، قوات الأمن بالتواطؤ مع أنصار الصدر في الهجوم على الساحة وقمع المحتجين. وطالبت الكاظمي بالاستقالة، ومرجعية النجف والأمم المتحدة التدخل لحمايتهم. وأضافت «حدثت هذه المجزرة أمام أنظار القوات الأمنية بكل صنوفها، ولم تقدم أي حماية لساحة الحبوبي، وكأنما الأمر تم باتفاق بين الطرفين. هذه المليشيات سيطرت سيطرة مطلقة على مركز المحافظة بأسلحتها، واستطاعت إسقاط المدينة بيدها، والقوات الأمنية والحكومة المركزية والمحلية بوضع تفرج غريب». واستطاع مئات المتظاهرين كسر حظر التجوال الذي أعلنته الحكومة في الناصرية، وعادوا إلى ساحة الحبوبي. كما قام متظاهرون بقطع جسر الحضارات، وتقاطع بهو الإدارة المحلية، بالإطارات المحترقة احتجاجاً على قتل المتظاهرين.

تحضير لعودة الاحتجاجات

في هذه الأثناء، أكد ناشطون جنوبي العراق، أن حراكاً واسعاً بدأ فعلاً بين لجان تنسيق في عدة مدن بغية التنسيق لاستئناف التظاهر وإعادة الحياة لساحات الاحتجاج رداً على ما وصفوه بـ«غزوة التيار الصدري». وأشار الناشط أحمد الناشي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى استعداد اللجان لعودة الاحتجاجات، تنديداً بجريمة قمع متظاهري الناصرية. وأضاف أن «الأوضاع ملتبسة في بغداد، وساحة التحرير تحت سيطرة مليشيات وأنصار الصدر، لذا نأمل أن يعود الحراك للجنوب أولاً رداً على القمع المليشياوي»، وفقاً لقوله. وانتشرت قوات عراقية بشكل مكثف في محيط ساحة اعتصام الكوت في محافظة واسط، التي اقتحمتها قوات عراقية ليل الجمعة – السبت وأزالت خيم المعتصمين فيها، خشية من تجدد الاحتجاجات، فيما توفي، أمس السبت، متظاهر أضرم النار بنفسه في الكوت.

وأكد حساب «صالح محمد العراقي»، الذي يقدمه التيار الصدري على أنه «وزير الصدر»، الهجوم على ساحة الحبوبي، مضيفاً عبارة «تنظيف ساحة الحبوبي». وقال، في خطاب موجه إلى عناصر التيار الصدري: «الآن أيها الشجعان استمروا بالتنظيف، لإرجاع الحياة الطبيعية وإرجاع هيبة الدولة». وتكمن أهمية الناصرية، التي تعرف محلياً على أنها عاصمة الشيوعيين في الجنوب العراقي والمدينة التي أثرت العراق بشخصيات ثقافية وأدبية وسياسية مهمة على مدى العقود الماضية، في كونها محركاً لباقي مدن الجنوب العراقي في الاحتجاجات الأخيرة وانتزعت الصدارة من بغداد والبصرة. وأيضاً كونها مدينة في محافظة ذات كثافة سكانية عالية، وهي محط تنافس الأحزاب في كل انتخابات منذ العام 2003 ولغاية الآن.

> كسر مئات المتظاهرين حظر التجوال وعادوا إلى ساحة الحبوبي
>
> عقب انتهاء تصفية المحتجين في الناصرية، أثنى الصدر على أتباعه

ويسعى الصدر لاستهداف تظاهرات ذي قار، وإنهاء الوجود الاحتجاجي فيها، كونها الأسخن. وقد انطلقت منها أولى حملات الرفض للصدر والتيار الصدري، من خلال الهتافات الساخرة، ومنها ما وصف الصدر بـ«صقر فويليج»، وهو لقب ماخوذ من مثل عراقي عن الشخصية المتقلبة بالمواقف. كما أن هتافات أزعجت الصدر كثيراً خلال الأشهر الماضية، كان مصدرها المتظاهرين في مدينة الناصرية، مثل هتاف «شلع قلع والقالها وياهم»، بمعنى أن الصدر صاحب مقولة «شلع قلع»، هو مشمول أيضاً بالترحيل من العمل السياسي.

الصدر يثني على اتباعه

وعقب انتهاء عملية تصفية المحتجين في الناصرية، أثنى الصدر على اتباعه. وكتب، في تغريدة وجهها لهم، «لقد أثبتم أن العراق عراق المرجعية، عراق الصدرين، عراق يطاع فيه الله تعالى، عراق لا يتحكم فيه من خالف الحدود، وعراق لا تتحكم به كثلة من الفاسدين والمنحرفين». وأضاف «اليوم اعترافي الأمل بأن تكون الانتخابات القادمة بيد الصالحين، ليُخلصوا العراق من كل المسيئين من الداخل والخارج. فلا احتلال ولا إرهاب ولا تطبيع، ولا فقر ولا ترهيب، بل دولة قوية وشعب أبي».

وفي السياق، قال الناشط البارز من مدينة الناصرية علي الغزي، لـ«العربي الجديد»، إن «الصدريين تعمدوا الإساءة إلى المتظاهرين والمعتصمين في ساحة الحبوبي. وصاروا يهتفون ضدهم، ضمن ممهدات الاستفزاز قبل أن يقوموا بالهجوم بزجاجات حارقة أتت على الخيام. وعند محاولة منعهم كانت عملية فتح النار على المعتصمين لعملية حرق الخيام». ولفت إلى أن «الصدر خلال الأشهر الماضية سعى كثيراً إلى إنهاء الاحتجاجات في ذي قار على طريقة إنهاء التظاهرات في مدينة النجف، لأن الناصرية هي الأكثر سخونة، ومنها انطلقت أكثر الحركات الاحتجاجية الغاضبة». وأوضح أن «الصدر يستعد للانتخابات على حساب دماء العراقيين، ويحتمي برئيس الحكومة مصطفى الكاظمي الذي لم يتمكن من حماية المحتجين، وبالتالي سقط معاً في جبّ الظلم والقتل والاغتيال، ولن يتمكنا من الحصول على ثقة العراقيين، وتحديداً في جنوب العراق، بعد سلسلة الجرائم التي ارتكبتها الحكومة بالشراكة مع التيار الصدري».

وفي الرفاعي المجاورة للناصرية، سجلت دائرة صحة المدينة إصابة 23 متظاهراً جراء هجوم مماثل لأنصار الصدر على ساحة الاعتصام أمس الأول. وقال الناشط حيدر نومان، لـ«العربي الجديد»، إنه تم إحراق الخيام في الساحة وتم تجريف الصور والمنصة والإنارة بالجرافة من قبل أنصار الصدر. وبين أن قوات الأمن لم تتحرك، واكتفت بالتفرج، في خطوة لا يمكن تفسيرها غير أنها خوف أو تأييد لما قام به أتباع مقتدى الصدر.

هجوم بأرباط انتخابية

من جانبه، اعتبر السياسي العراقي غيث التميمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، هجوم الصدريين على ساحة الحبوبي في الناصرية بأنه ذو أبعاد انتخابية، لأن الصدر يدرك بأن التظاهرات عقبة أمام مشروعه، كونها مدنية وتريد إحداث تغيير فعلي. وأشار إلى أن «عملية فض الصدر للاحتجاجات في الناصرية كانت على طريقة المليشيات الولائية، التي استهدفت المتظاهرين في بغداد عبر القنص والقنابل الدخانية والاختطاف والاغتيالات». وأكد أن «تبريكات الصدر للجرائم وقتل الناشطين والمتظاهرين، جعلته يخسر أكثر مما يربح خلال اليومين الماضيين، فقد كان يظن أن الصلاة الموحدة ستوحد أنصاره، إلا أن كثيراً من أنصاره انسحبوا من التيار بسبب الدموية في تغريدات الصدر وتعطشه للدماء، وكذلك كتابات المدعو صالح محمد العراقي». وكالعادة، لم يكن أمام الحكومة العراقية غير اتخاذ نفس الإجراءات الروتينية في التعامل مع المشاكل والجرائم. وأمر الكاظمي بتشكيل لجنة تحقيقية بالأحداث الأخيرة في الناصرية، وإعلان حظر تجول في المدينة، وإقالة قائد الشرطة اللواء حازم الحرّز. إلا أن الاحتجاجات لم تتراجع، وعادت من جديدة صباح أمس الجمعة، من دون وجود للتيار الصدري، وكثافة في التواجد الأمني لقوات الجيش والشرطة. وقال زياد جاسم اللامي، أحد جرحى حادثة الإعتداء على ساحة الحبوبي في اتصال هاتفي من مستشفى الحبوبي العام مع «العربي الجديد»، إنهم لم يكونوا يتوقعون فتح النار عليهم. وأضاف اللامي، الذي أصيب برصاصة في فخذه، أنهم كانوا يحاولون منع حرق خيمتهم عندما بدأ إطلاق الرصاص عليهم بشكل أفقي، مع شعارات دينية وأخرى خاصة بالتيار الصدري يرددونها دوماً. وبين أن الشرطة اكتفت بنقل الجرحى للمستشفى بسياراتها ولم تحاول منعهم من الهجوم.

في المقابل، رأى مرصد «أفاد» الحقوقي العراقي في الهجوم الجديد على المتظاهرين واحدة من أبرز وجوه التواطؤ الحكومي مع قوى سياسية فاعلة في البلاد، ويمكن أن تندرج ضمن مساعي انتخابية مبكرة لاجهاض أي مسعى لحراك سياسي شبابي مدني في البلاد. وطالب، في بيان، «رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بالتخلي عن مسرحيات اللجان التحقيقية الوهمية، التي امتازت بها حكومته وباتت غطاءً للقتلة والمجرمين، وأن يلتزم بتعهداته في حماية المتظاهرين والإعلان عن ملابسات إزهاق أرواح المدنيين العزل على يد مليشيات مسلحة تتجول تحت غطاء الدولة والنظام السياسي في البلاد».

وتواصلت «العربي الجديد»، مع نائب من تحالف «سائرون» في البرلمان العراقي، والمدعوم من الصدر، وقال إن «الصلاة الموحدة كان هدفها تجميع التيار الصدري، ومعرفة مستوى الانضباط والحضور الجماهيري للصدريين، بعد أن شككت بعض الكتل والتيارات السياسية بتراجعه، وهي غاية انتخابية على الأكثر». وبين أن «الدعاية تحوّلت إلى معركة بين المتظاهرين وأنصار الصدر. وما حصل في الناصرية قادته العواطف ولم تقده الحكمة. هناك أخطاء سجلها التيار الصدري، خلال اليومين الماضيين، على نفسه، وسيعمل على تحقيقها لإعادة الثقة بين الناشطين والصدريين. وهذا لا يعني أن المتظاهرين لم يستفزوا التيار الصدري بهتافاتهم ضد جهة جماهيرية ودينية لشريحة كبيرة من العراقيين، وهو الصدر».

ينظر التيار الصدري لساحات الاحتجاج بوصفها مصدر خطر (اسعد نيازي/فرانس برس)

3 ضحايا في واسط

قتل 3 محتجين في محافظة واسط (جنوبي العراق)، أمس السبت. وقتل الأول بعدما أصيب بقنبلة دخانية أطلقتها القوات الأمنية. أما الثاني فقتل دهساً بسيارة تابعة للشرطة خلال تفريق الاحتجاجات. وأظهر مقطع مصور نشر على موقع تويتر أمس كيف تعمدت إحدى السيارات التابعة للأمن دهس المتظاهرين. أما المتظاهر الثالث فقضى بعدما احرق نفسه احتجاجاً على القمع الذي نفذه أنصار رجل الدين مقتدى الصدر في مدينة الناصرية المجاورة.

قضية

رحيل ترامب: الأردن يتنفس الصعداء
هل تنتهي الضغوط الأميركية في زمن بايدن؟

ينتظر الأردن تسلّم الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، مهامه رسمياً في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، ليطوي نهائياً صفحة دونالد ترامب، وعهده الذي اتسم خلال 4 سنوات بالانحياز الكامل إلى إسرائيل، وفرض «صفقة القرن»، وفتور ملحوظ مع عمّان، إلى جانب محاولات عدة للضغط عليها وابتزازها

عمّان ـ **انور الزيادات**

واجه الأردن في عهد إدارة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، ضغوطاً كبيرة، خصوصاً في ما يتعلق بالملف الفلسطيني، وفرض «صفقة القرن»، وهي خطة ترامب لتصفية القضية الفلسطينية، إضافة إلى وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في دولة تستضيف أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين. وتعتبر القضية الفلسطينية المحرك الأساسي لعلاقات عمّان الخارجية، والفاعل الأهم في السياسة الداخلية. وشهدت العلاقات الأردنية - الأميركية في عهد ترامب، الذي خسر أخيراً سعيه لولاية ثانية في مواجهة جو بايدن، فتوراً ملحوظاً، نتيجة الإجراءات والسياسات التي اعتمدها كنقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، وخطة الإصلاحات لتصفية القضية الفلسطينية، المعروفة بـ«صفقة القرن». إلا أن هذا الفتور لم يُحدث تغييراً كبيراً في العلاقات الأردنية - الأميركية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية. على الرغم من ذلك، تتطلع عمّان اليوم إلى مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية مع واشنطن، مع وصول جو بايدن إلى سدة الرئاسة الأميركية.

شراكة الضرورة

يرى الأردن في واشنطن شريكاً استراتيجياً، وفي علاقاته بالولايات المتحدة ضرورة أمنية استراتيجية، فيما تنظر الولايات المتحدة لهذا البلد كشريك في مختلف الملفات الإقليمية، بما فيها ملف الحلّ النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتحالف الدولي ضد الإرهاب، حتى وإن تغيرت الإدارات. وفي عهد ترامب، اقترحت الإدارة الأميركية تخصيص 1,3 مليار دولار كمساعدات للأردن ضمن مشروع موازنتها للعام 2021، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، في إطار مذكرة تفاهم مدتها خمس سنوات، تعهدت بموجبها واشنطن بتقديم 1,275 مليار دولار سنوياً من المساعدات الخارجية للأردن، وذلك من عام 2018 إلى 2022، ما مجموعه 6,375 مليارات دولار.

وبالتأكيد، فإن فوز بايدن- وهزيمه لترامب- له ما بعده. وما إن أعلن خبر فوز المرشح الديمقراطي ونائب الرئيس السابق في انتخابات الرئاسة الأميركية، حتى سارع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى تهنئته والتأكيد على متانة العلاقات التاريخية بين البلدين. وعاد الملك عبد الله وهاتف أول من أمس الإثنين، الرئيس الأميركي المنتخب، معرباً عن «تطلعه للعمل معه لتوطيد علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والبناء عليها لتوسيع التعاون في مختلف المجالات، وبما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة».

في هذا الإطار، يرى وزير الإعلام الأردني السابق محمد المومني، والذي يُعتبر من الشخصيات الأردنية القريبة من واشنطن، أن العلاقات الأردنية - الأميركية هي علاقات استراتيجية راسخة، متوقعاً استمرارها بالوتيرة ذاتها مع الإدارة الأميركية الجديدة. ويضيف المومني في حديث لـ«العربي الجديد»، أن بلاده «حافظت على العلاقة الإيجابية مع الإدارات الأميركية الديمقراطية والجمهورية، وحاولت دائماً أن تبقيها ضمن مستوى مؤسساتي واستراتيجي، يقوم على الصراحة والتعاون بين الأصدقاء».

ويتوقع الوزير الأردني السابق أن تمنح إدارة بايدن مزيداً من الزخم لحلّ الدولتين، وهو ما يصبّ في المصلحة الأردنية العليا. كما أن الانفتاح على الفلسطينيين، إضافة إلى إعادة تمويلهم وتمويل منظمة الـ«أونروا» أيضاً، يصبّ في مصلحة الأردن، وسينهي «صفقة القرن» التي أعلنت المملكة رفضها. كما يعتبر المومني، أن وصول بايدن إلى البيت الأبيض وإدارته الجديدة لن يؤثرا على علاقات الأردن مع الدول العربية الأخرى، وهي علاقات قائمة على التاريخ والمصالح المشتركة، بحسب قوله.

متغيرات في عهد بايدن

من جهته، يرى الرئيس المشترك لـ«مركز دراسات الشرق الأوسط»، جواد الحمد، أن «متغيرات مهمة ستحصل بعد فوز بايدن، وهي أن الضغط الشديد الذي عانى منه الأردن بسبب توجهات الإدارة الجمهورية اليمينية المتطرفة في واشنطن، والمتعاونة مع اليمين الإسرائيلي، والمتشددة تجاه بلاده، سيكون أقل، وهو ما سيفتح أمام عمّان فرصة لمزيد من الحوار والتفاهم». ويوضح الحمد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الأردن كان يتعرض في عهد إدارة ترامب، لضغوط مرتبطة بالقضية الفلسطينية وقضايا التطبيع، حتى من قبل دول عربية، مشيراً إلى أن الإدارة الجديدة بقيادة بايدن تتفهم ظروف الأردن الداخلية والإقليمية، وتعذره في كثير من المواقف، وتمنحه هامشاً أكبر من الإدارة الجمهورية المغادرة، في التعامل مع هذه القضايا. ويعتبر أن ذلك سينعكس أيضاً على دول لن تستمر بالضغط على الأردن، خصوصاً في ما هو مرتبط بالمساعدات المالية، وابتزاز الموقف السياسي بسبب الأزمة الاقتصادية.

> توقعات بأن يستعيد الأردن دوره الإقليمي في ظل إدارة بايدن

ويشير الرئيس المشترك لـ«مركز دراسات الشرق الأوسط»، إلى لعب عمّان قبل وصول ترامب إلى البيت الأبيض، دوراً إقليمياً مهماً، وهي لعبته بارتياح سواء مع الإدارات الأميركية الجمهورية أو الديمقراطية، لكن أفضل العلاقات نُسجت بين البلدين في عهد الرئيس السابق باراك أوباما. ويتوقع الحمد أن يستعيد الأردن دوره في الإقليم في ظلّ إدارة بايدن، خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية والقدس المحتلة وإدارة المقدسات. وكذلك بالنسبة للقضية السورية. ويعتقد الحمد أن الإدارة الديمقراطية يهمها استمرار الدور الأردني في المنطقة، وهو ما ينعكس على الاستقرار الداخلي، السياسي والاقتصادي، وربما يجرّ إلى مساعدات مالية جديدة ودعم لوجستي. كما يعتقد أنه لن يكون هناك ضغط سياسي من الولايات المتحدة والحلفاء في المنطقة، على المستوى الداخلي، تجاه قوى سياسية محلية أو أفراد لموقفهم السياسي. ويشدد الحمد على أن الأردن يقوم بدور فاعل في محاربة الإرهاب في المنطقة، ودور هام في ممارسة الحياد الإيجابي، وهو ما يعني أن هذا الدور سيحظى بفرصة جديدة للتقدم، وقد يحصل ذلك على حساب دول عربية أخرى.

وحول القمة الثلاثية التي عقدت في أبوظبي أخيراً بين الملك الأردني وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، يرى الحمد أنها قمة استباقية من بعض الدول، للضغط على الأردن، داعياً الحكومة الأردنية للتريّث في مواقفها إلى حين تولي الإدارة الأميركية الجديدة مسؤولياتها، مؤكداً على الدور المحوري للأردن في المنطقة، وأن هذا البلد أمام فرصة لاستعادة دوره الفاعل في الإقليم، كما في السابق.

بدوره، يقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسين بن طلال، الدكتور حسن الدعجة، لـ«العربي الجديد»، إن الإقليم في الإدارة الأميركية يصبّ في صالح الأردن، فالقضية الفلسطينية هي القضية الأولى بالنسبة للمملكة، وفيما كانت إدارة ترامب متحيزة جداً للكيان الإسرائيلي، في «صفقة القرن» وقضية القدس ونقل السفارة، إلا أن بايدن سيعيد التوازنات. وبرأيه، فإن الرئيس الأميركي الجديد، لن يلغي القرارات السابقة، لكنه سيكون أكثر توازناً، وهو مؤيد لحلّ الدولتين، ما سيخفف الضغط على المملكة.

ويصف الدعجة دعم ترامب لإسرائيل بـ«الدعم المتطرف، والذي يتجاوز المبادئ الديمقراطية التي تنادي بها واشنطن، وقامت عليها الولايات المتحدة، لكن بايدن سيعيد الأمور إلى نصابها»، برأيه. كما يؤكد أستاذ العلوم السياسية بدوره، أن العلاقة الأردنية - الأميركية استراتيجية ووطيدة، وترتكز على المصالح المشتركة، معتبراً أن فوز بايدن برئاسة الولايات المتحدة سيقوي الموقف الأردني في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة. ويلفت في هذا الإطار، إلى أن هذا يخدم السياسة الواقعية الأردنية في المنطقة، والتي لم تمل كل الميل إلى أي اتجاه، ولم تنصع للضغوطات الإقليمية وجابهتها، مثل قضايا ضمّ غور الأردن، ومحاولة دفع عمّان للتخلي عن دورها في كلّ من سورية وليبيا أيضاً.

ويصف الدعجة ترامب بالشخصية الشعبوية، فهو كان يركز بشكل أكبر على الاقتصاد وقضايا الداخل، لكن الديمقراطيين يؤمنون بدور أميركي عالمي أكبر، متوقعاً أن تطغى اللغة السياسية على الاقتصادية في الفترة المقبلة. كما يتوقع أن يعيد بايدن الدور الفاعل للسياسة الأميركية في الخارج، وأن يستمر الدعم الاقتصادي للأردن، المرتبط بسياسات الدولة العميقة. ويرى الدعجة أن بايدن سيطالب الأردن بمزيد من الديمقراطية، والإصلاحات السياسية، وإطلاق الحريات، لكنه سيوائم أيضاً بين المطالب الديمقراطية والقضايا الأمنية المرتبطة بالاستقرار، وهذا سينعكس ربما على الانتخابات المحلية المقبلة، ومجمل الحياة السياسية، لافتاً إلى أن الأردن منفتح على الديمقراطية مقارنة بدول عربية أخرى.

مصير صفقة القرن

يقول أستاذ العلوم السياسية حسن الدعجة إنه لو نجح دونالد ترامب في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني الحالي لكان سيُقدم على استكمال «صفقة القرن»، قسراً وقهراً، لكن جو بايدن سيوازن العلاقات. ويرى أن أي انسحاب أميركي سياسي من المنطقة، ربما ستقوم الصين الصاعدة دولياً بملئه، معتبراً أن الأردن وغيره من الدول عليها أن تُشاغب علاقاتها، وأن تبحث عن مصالحها التي تضمن استقرارها، مبينا أن السياسة الدولية لا ترحم.

من لقاء عبد الله الثاني وترامب في يونيو/حزيران 2018 (Getty)

تقوم القوات المسلحة المصرية بتمويل انشطتها الاقتصادية عبر عمليات الاتجار بالآثار لصالح دول في الخليج. وشهدت الفترة الماضية خروج كميات كبيرة ونوعيات نادرة من الآثار الفرعونية، لصالح شخصيات بارزة في الخليج، بتنسيق أقرب إلى الرسمي

آثار مصر

كلمة السر في تمويل مشاريع القوات المسلحة

الكثير من الآثار مستخرجة من أراضٍ تحت تصرف الجيش

حجم عوائد هذه التجارة كان دافعاً لإقناع السيسي بها

عرضت مقتنيات تاريخية فرعونية بمتحف «اللوفر» في أبوظبي (Getty)

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

تساؤلات كثيرة، وعلامات استفهام عدة تثار حول مصادر تمويل الإنشاءات والمشاريع العقارية التي تنفذها الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة والشركات التابعة لها، على مستوى مصر. يأتي هذا في ظل تردي أوضاع الاقتصاد، وعجز الموازنة، وغض الطرف عن أولوية قطاعات خدمية مهمة، مثل الصحة والتعليم. «العربي الجديد» حققت في مصادر تمويل تلك المشاريع التي دأب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على التأكيد أنها لا تُحمل موازنة الدولة أية أعباء، من دون الحديث عن أي تفاصيل بشأن تلك المصادر. وأشار خلال تفقده مركز القيادة الاستراتيجي للدولة بالعاصمة الإدارية الجديدة، أخيراً، إلى أن نقل وحدتين فقط من الحرس الجمهوري إلى المقر الجديد، سيغطي 60 في المائة من تكلفة المركز الجديد المقام على مساحة 22 ألف فدان.

وأكدت مصادر متطابقة، لـ«العربي الجديد»، أن «الآثار» هي كلمة السر في الإنشاءات التي تنفذها الهيئة الهندسية، وإسناد كافة المشاريع الجديدة للهيئة بالأمر المباشر، بحيث تكون القوات المسلحة هي المسؤولة عن عملية تمويل تلك الإنشاءات لمنع الحديث عن الاعتمادات المالية ومصادرها. وقالت مصادر خاصة إن عمليات الاتجار في الآثار، التي تتم لصالح خزينة القوات المسلحة وأنشطتها الاقتصادية، هي المصدر الرئيسي لتمويل كافة المشاريع التي تجري حالياً، والتي تؤول ملكيتها وأرباحها بطرق متعددة بعد ذلك إلى خزينة القوات المسلحة مجدداً، كاشفة عن عمليات واسعة جرت أخيراً، جميعها كانت لصالح دول في الخليج. كما كشفت المصادر أن الكثير من الآثار التي خرجت من مصر أخيراً، وانتقلت إلى السعودية والإمارات، لصالح رموز كبيرة في الدولتين، مستخرجة من عمليات تنقيب واقعة تحت تصرف القوات المسلحة. وأكدت المصادر أن تلك العمليات تتم تحت إشراف قيادات كبيرة في القوات المسلحة، بالتنسيق مع عدد من رجال الأعمال، الذين يحترفون تلك التجارة منذ فترات طويلة. وشددت المصادر على أن الفترة الماضية شهدت خروج كميات كبيرة ونوعيات نادرة من الآثار الفرعونية، لصالح شخصيات بارزة في الخليج، بتنسيق أقرب إلى الرسمي. وأكدت أن التنقيب عن الآثار يجري داخل مناطق وأراضٍ تخضع لإدارة وتبعية القوات المسلحة في عدد من المحافظات. وقال مصدر خاص إنه سمع مسؤولاً بارزاً في الدولة يقول إذا كان لدى دول الخليج البترول، ويتصرفون به بما يعود عليهم بالنفع، لماذا لا نستفيد من حجم الآثار الهائل في باطن الأرض، والتي لا تعد ذات قيمة بالنسبة لنا ولا تعود بالنفع؟ بحد تعبير المصدر. وأضاف: كانت هذه رسالة كاشفة للغاية لشكل تفكير القيادة الحالية للدولة. وتابع المصدر «ما يمكن التأكيد عليه أن غالبية عوائد عمليات بيع الآثار تصب في قنوات رسمية داخل خزينة القوات المسلحة». وأشار إلى أن «الكثير من المشاريع الإنشائية الحالية تجري بتنفيذ وإشراف الهيئة الهندسية وقياداتها، وهناك العديد من تلك المشاريع، تتم فوق مناطق أثرية، وذات تراث خاص، والكثير منها شهد استخراج العديد من القطع النادرة، التي اختفت بعد ذلك ولم يتم تدوينها في سجلات وزارة الآثار».

مصدر آخر أكد، لـ«العربي الجديد»، أنه بعد انسحاب رجل الأعمال الإماراتي محمد العبار من تنفيذ العاصمة الإدارية، وعدم دخول أي مجموعات كبيرة لتنفيذ المشاريع، نظراً لعدم جدواها حينها، حيث كان المبرر الأساسي للرفض من جانب كافة المجموعات العالمية التي تم التباحث معها للدخول كشركاء في تنفيذ العاصمة الجديدة، هو عدم الجدوى الاقتصادية من جهة وكذا عدم قدرة السوق المصري على استيعاب العاصمة والمدن الجديدة مالياً. وأوضح أن كافة الاستثمارات التي جاءت بعد ذلك كانت بتوجيهات مباشرة، وحملت أسباباً سياسية في خلفياتها، على سبيل المثال ما جرى مع المطور العقاري هشام طلعت مصطفى، الذي تم إطلاق سراحه من السجن الذي يقضي فيه عقوبة 10 سنوات بعد تورطه في قتل المطربة اللبنانية سوزان تميم، بعفو رئاسي، قبل أن تعلن بعدها مجموعة طلعت مصطفى العقارية عن ضخ استثمارات بنحو 4 مليارات جنيه (نحو 63 مليون دولار)، زادت بعد ذلك، لتنفيذ مشاريع عقارية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

ودللت المصادر بتراجع الجدوى الاقتصادية من هذه المشاريع في الوقت الحالي، حيث يعاني الاقتصاد العالمي من أزمات متعددة، بما حدث في 2018، قائلة: «حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر عام 2018، بلغ 3,6 مليارات دولار، وبلغ حجم ما أخرجه الأجانب من أموال للخارج في نفس العام 3,7 مليارات دولار». وأوضحت أن هناك من نصح السيسي، عقب انسحاب العبار، ورفض شركات صينية تنفيذ المشروع، بأن يتم الإعلان عن تبني الهيئة الهندسية تنفيذه، بحيث تنفذ ضربة البداية، ووقتها سيكون هناك وسائل لدفع رجال الأعمال المصريين للاستثمار هناك، وهو ما تم تنفيذه بعد ذلك.

وكانت الحكومة المصرية قد ألغت مذكرة التفاهم المبرمة مع شركة «كابيتال سيتي بارتنرز»، التي يديرها رجل الأعمال الإماراتي محمد العبار، بشأن تنفيذ العاصمة الإدارية الجديدة، وهو الأمر الذي برره العبار، في تصريحات تلفزيونية وقتها، بأن الحكومة المصرية غيرت رأيها في بعض البنود، وبحق لها لأن الاتفاق غير ملزم، وبالتالي لم تنفق على وجهة نظر واحدة، ولذلك انسحبنا من المشروع. في المقابل، قال متخصص مصري في مجال الآثار إنه منذ نحو 8 سنوات طرأ على عمليات الاتجار بالآثار متغير جديد، فبعد أن كانت عمليات البيع والتهريب تتم لصالح صالات مزادات في أوروبا، ويتم التهريب عبر طرود دبلوماسية عن طريق سفارات أفريقية في القاهرة، ظهرت دول الخليج كسوق نشط لبيع الآثار المصرية المهربة، وغير المسجلة. وظهرت أسماء أمراء، وعدد من أثرياء الخليج في هذا السوق، الذي شهد تواجد الإمارات والسعودية والكويت، وبعض الشخصيات القطرية.

حجم عوائد هذه التجارة كان دافعاً رئيسياً لبعض المقربين من الرئيس أن يقنعوه بها كمصدر مهم، يغطي خططه بشأن «الإنجازات الشعبية» التي يسعى لتقديمها كعنصر مساعد، بدلاً من التركيز على القروض، ورفع أسعار الخدمات لتنفيذه، بحيث تنفذ ضربة البداية، أنه بعد إطلاع السيسي على قائمة تضم رجال أعمال مصريين بارزين يعملون في تجارة وتهريب الآثار، التي أعدتها جهة سيادية، كلف مقربين بوضع تصور كامل بشأن توظيف هذه الآلية لإنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي، بسبب السياسات التي تم اتباعها خلال بداية حكمه. وكان في مقدمة هذه السياسات تفريعة قناة السويس، التي تسببت في أزمة النقد الأجنبي، وانخفاض السيولة المالية بالبنوك المحلية، بعد سحب المصريين مدخراتهم، لشراء شهادات استثمار قناة السويس ذات الفائدة الأعلى حينها.

وأوضح المصدر أن ما شجع الرئيس على المضي قدماً في هذا التوجه، هو مشاركة الرئيس المخلوع حسني مبارك في تلك التجارة، في إشارة إلى جهاز أمن الدولة قبل تغيير اسمه إلى الأمن الوطني، وهو ما كشفته تقارير سيادية أيضاً كان السيسي على علم بها. وأكد أن بعض تلك الشخصيات الأمنية والأجهزة كانت تقوم بعملية غسيل لتلك الأموال في أنشطة اقتصادية، بالتشارك مع رجال أعمال على علاقات جيدة بها، مقابل تبادل مصالح.

وأوضح المصدر أن الاعتماد على الأموال المتوفرة من عمليات بيع الآثار المصرية في الخليج كانت النواة التي وفرت تنفيذ العديد من المشاريع التي أعلن عنها السيسي. ولكن بالطبع كانت هناك أمور أخرى مساعدة، منها على سبيل المثال حصيلة بيع أراضي الدولة دون أن تدخل ميزانية الدولة، حيث صدرت قرارات تخص القوات المسلحة بنسبة 51 في المائة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بنسبة 49 في المائة من أراضي العاصمة الإدارية الجديدة، لتضخ مواردها بميزانية الهيئتين المستقلتين عن ميزانية الدولة، لينفق منهما على الاستثمارات في العاصمة الإدارية الجديدة.

وأعلنت الإمارات، في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، افتتاح متحف جديد، يشمل مقتنيات فنية مملوكة لحكومة أبوظبي، وأخرى أثرية مُعارة من متحف اللوفر بفرنسا، بهدف جذب الملايين من الزوار سنوياً. وفي 17 يونيو/حزيران 2017، أعلن السيسي تعيين نفسه رئيساً لمجلس أمناء المتحف المصري، لما تمثله المقاصد الأثرية من ثروة قومية. وأصدر المجلس قراراً، بعدها بيومين، بمنع استخدام الكاميرات داخل المخازن، بدعوى الحفاظ على الآثار من السرقة. وفي 25 يوليو/تموز 2017، وفي واقعة تعد الأولى من نوعها انقطعت الكهرباء، لمدة تزيد عن الساعتين بمطار القاهرة، ما تسبب في تأخر إقلاع 12 رحلة طيران دولية، قبل أن يعلن في 16 أغسطس/آب عن اختفاء 33 ألف قطعة أثرية من مخازن المتاحف، ومنعت صحيفة «المصري اليوم»، المملوكة لرجل الأعمال صلاح دياب، وقتها نشر مقال لرئيس تحرير صحيفة «الأهرام» السابق عبد الناصر سلامة، شن خلاله هجوماً حاداً على الإمارات، بعد الكشف عن عرضها مقتنيات تاريخية تعود إلى العصر الفرعوني في متحف «اللوفر» بأبوظبي.

ونشر سلامة مقاله المنوع على صفحته الشخصية بموقع «فيسبوك»، متسائلاً عن مصدر القطع الأثرية المصرية التي ظهرت خلال جولة تفقدية لمتحف أبوظبي لكل من حاكم دبي محمد بن راشد، وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، ويقول المسؤولون في الإمارة الخليجية إنها ضُمت إليه في الآونة الأخيرة. وقال سلامة إن «المتحف الإماراتي يضم العديد من الآثار الفرعونية، ما يطرح تساؤلات مهمة، مثل: متى خرجت هذه القطع من مصر، ومن بينها توابيت كاملة كبيرة الحجم؟ ومن هو صاحب القرار في هذا الشأن؟ وإذا كان مصدرها ليس مصر مباشرة، أو جاءت من متحف اللوفر بباريس، فهل وافق الجانب المصري على ذلك؟».

خاص

مباحثات حول «جونقلي» والتواجد العسكري

زيارة السيسي لجنوب السودان

حضرت ملفات عسكرية ومائية مهمة في زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس، إلى جنوب السودان

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، تفاصيل أجندة زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المفاجئة إلى دولة جنوب السودان، التي وصل إليها صباح أمس السبت، والتي على رأسها مسألتان هما إعادة إحياء مشروع قناة جونقلي المتوقف، والتواجد العسكري المصري في جنوب السودان. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن الزيارة التي تستمر لمدة يوم واحد وتأتي في توقيت بالغ الدقة، تتناول ملفات عدة، بعضها متعلق بملف سد النهضة الإثيوبي، موضحةً أنّ هناك توافقاً كبيراً في الرؤى بين القاهرة وجوبا، بشأن أزمة مياه النيل مع إثيوبيا. وأشارت المصادر إلى أن هناك مباحثات متقدمة بين مصر وجنوب السودان، ودولة السودان، بشأن إعادة إحياء مشروع قناة جونقلي المتوقف، في إطار الحلول الرامية لتقليل الآثار السلبية المترتبة على حصص مصر والسودان من مياه النيل، جراء التعنت الإثيوبي بشأن المخاوف المصرية والسودانية. ولفتت المصادر، إلى أنّ إحياء المشاورات الخاصة بشأن القناة الواقعة على نهر الجبل بدولة جنوب السودان، جاء في أعقاب زيارة سابقة قام بها رئيس جهاز المخابرات العامة المصري اللواء عباس كامل إلى جنوب السودان، إلا أنّ هناك تكتماً شديداً بشأن تلك المشاورات في الوقت الحالي.

كما أكدت المصادر أنّ هناك محادثات أمنية وعسكرية مصرية جنوب سودانية تجري منذ أشهر عدة، بشأن تواجد عسكري مصري في جنوب السودان، والتوافق على شكل هذا التواجد، وإمكانية تطويره إلى إقامة قاعدة عسكرية مصرية هناك. وأوضحت أن هناك تواجداً مصرياً عسكرياً فنياً ضمن اتفاقات مبرمة بين البلدين، خاصة لناحية الدور الذي تلعبه القاهرة في هيكلة القوات المسلحة بجنوب السودان، ودمج الميليشيات المسلحة في القوات النظامية، وتزويد الأخيرة بأسلحة.

وكشفت المصادر أنّ المفاوضات بشأن وجود مركز عسكري لوجستي مصري أو إنشاء قاعدة عسكرية في جنوب السودان، كانت قد توقفت خلال الفترة الماضية، بعدما أبدت إثيوبيا اعتراضاً على ذلك لدى الجانب جنوب السوداني، الذي تربطه أيضاً بأديس أبابا علاقات يمكن وصفها بالجيدة، على حد تعبير المصادر. إلا أنّ الاشتباكات والتوترات التي يشهدها إقليم تيغراي بشمال البلاد، والمخاوف من تأثر جنوب السودان من وراء هذه الاضطرابات، باتت في الحسبان. وناقش الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع نظيره في جنوب السودان سلفا كير ميارديت، أمس، آخر المستجدات في ما يتعلق بمفاوضات سد النهضة، وجرى التوافق حول أهمية التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم ومتوازن حول ملء وتشغيل السدّ، مع تعزيز التعاون بين دول حوض النيل على نحو يُحقق المصالح المشتركة لشعوب دوله كافة، وتجنب الإضرار بأي طرف.

يذكر أن مشروع قناة جونقلي يقع على نهر الجبل بدولة جنوب السودان، والذي توقف العمل به عام 1983 بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت وقتها بين الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة جون قرنق، بعد حفر 260 كيلومتراً من إجمالي 360 كيلومتراً. وبدأ الحديث حول حفر قناة جونقلي عام 1983 بموجب اتفاق المحاصصة الخاص بمياه النيل بين مصر والسودان الموقع عام 1958. وجرت على ضوء ذلك دراسات وبحوث مكثفة ليتوصل البلدان إلى خطة عمل تهدف للاستفادة من المياه الضائعة في منطقة السدود ومستنقعات بحر الجبل (جزء من نهر النيل بجنوب السودان). وأوصت الدراسات بأهمية حفر قناة تستوعب المياه الزائدة من المستنقعات وكميات المياه التي كانت تتبخر سنوياً من دون الاستفادة منها، وذلك بحفر خط مائي يربط بين منبع القناة بولاية جونقلي حتى المصب عند فم نهر السوباط بالقرب من مدينة ملكال بجنوب السودان.

ونصّ الاتفاق بين البلدين على أن يتعاونا معاً في إنشاء مشاريع زيادة إيرادات النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل، على أن يقسم صافي فائدة هذه المشاريع على الدولتين بالمناصفة، ويسهم كل منهما في تكلفة تلك المشاريع وفوائدها.

وبعد محاولات عدة لبحث الخيارات الأفضل لشق القناة، اتفق القائمون على المشروع من الخبراء والمختصين على أن يمتد الخط من مدينة بور حاضرة بولاية جونقلي إلى ملكال بطول 360 كيلومتراً. وبالفعل بدأ شق القناة بين مصر والسودان عقب حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، وتحديداً في عام 1974، بهدف توفير المياه الضائعة في المستنقعات، وذلك بزيادة إيرادات المياه لنهر النيل بنحو 55 مليون متر مكعب.

وتم حتى الآن تنفيذ الجزء الأكبر من مشروع القناة بحفر 260 كيلومتراً بواسطة شركتين فرنسيتين، ولكن العمل توقف عند قرية الكونقر نتيجة نشوب الحرب الأهلية في جنوب السودان، في حين لجأت الشركتان الفرنسيتان بعد توقف المشروع إلى التحكيم الدولي ضد حكومة السودان، بحكم أن منطقة المشروع تقع في أراضي الأخير حتى استقلال دولة جنوب السودان في 2011. وأصدرت هيئة التحكيم حكماً لصالح الشركتين الفرنسيتين بإلزام الحكومة السودانية ممثلة في وزارة الري السودانية، باعتبارها الطرف المتعاقد، بدفع تعويض لهما. وبالفعل استمرت مصر والسودان في دفع تعويضات للشركتين الفرنسيتين حتى عام 2000.

تكتم حول مشاورات إعادة إحياء مشروع قناة جونقلي

مفاوضات بشأن وجود مركز عسكري لوجستي مصري

زيارة السيسي هي الأولى لجوبا بعدما استقبل سلفا كير سابقاً في القاهرة (الأناضول)

شرق غرب

متظاهرو تايلاند يحذرون من انقلاب

نظّم المتظاهرون الموالون للديمقراطية في تايلاند مسيرة جديدة في العاصمة بانكوك، أمس السبت، من دون أن تثنيهم أوامر الاعتقال الصادرة ضد قادة الاحتجاج في وقت سابق من الأسبوع. وشارك مئات الأشخاص، سيراً على الأقدام وعلى متن المركبات، في المسيرة حول العاصمة، مجددين المطالبة

بتنحي رئيس الوزراء برايوت تشان أوتشا وحكومته، وتعديل الدستور ليكون أكثر ديمقراطية، وإصلاح النظام الملكي لجعله أكثر عرضة للمساءلة. وتسود مخاوف بين المحتجين من أنه إذا شعرت الحكومة بأنها لا تستطيع السيطرة على الاحتجاجات، فقد تفرض الأحكام العرفية أو يُطيحها الجيش في انقلاب.

(أسوشييتد برس)

انتخابات كشمير وسط إجراءات أمنية

أدلى الآلاف في إقليم كشمير الذي تسيطر عليه الهند بأصواتهم، أمس السبت، وسط إجراءات أمنية مشددة ودرجات حرارة منخفضة في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، وهي الأولى منذ أن ألغت نيودلهي الوضع شبه المستقل للمنطقة المتنازع عليها. ويحق لما يقرب من ستة ملايين ناخب في المناطق العشرين بالإقليم المشاركة في انتخاب 280 عضواً في مجالس تنمية المناطق، في عملية متداخلة من ثماني مراحل تنتهي في التاسع عشر من ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

(أسوشييتد برس)

الصين تشغّل اول مفاعل نووي محلي

بدأت الصين، أول من أمس الجمعة، تشغيل مفاعلها النووي الأول المحلي الإنتاج، ما يشكل مرحلة هامة على طريقها للاستقلال عن التكنولوجيا الغربية. وبإمكان المفاعل «هوالونغ وان» (هوالونغ الأول) الذي رُبط الجمعة بالشبكة الكهربائية الوطنية، إنتاج نحو عشرة مليارات كيلواط في الساعة كل سنة، مع خفض انبعاثات الكربون بمقدار 8,16 ملايين طن، وفق ما أوضحت المؤسسة الوطنية النووية الصينية.

(فرانس برس)

المشيشي: انتهى زمن التعاطي الأمني مع الاحتجاجات

أكد رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي (الصورة)، أمام البرلمان أمس السبت، أنه لم يطرح التعاطي الأمني مع الحراك الاجتماعي السلمي، لأن هذا الأمر

لا يتماشى مع تونس الديمقراطية والمدنية، ولا مع مقاربة الحكومة التشاركية التي مفادها أن كل تونسي شريك في وطنه. وشدد على أن زمن التعاطي الأمني الصرف انتهى.

(العربي الجديد)

اميركا تغلق 10 قواعد في افغانستان

قال مسؤولون أميركيون وأفغان لصحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أول من أمس الجمعة، إن الولايات المتحدة أغلقت ما لا يقل عن 10 قواعد في عموم أفغانستان منذ فبراير/ شباط الماضي. ونقلت الصحيفة عن المسؤولين لم يعلنوا من هم يهددون أمن البلد». وكانت نسخة الرسالة التي اطلعت عليها «رويترز» تحمل توقيع الجنرال بولتي تاديسي مسؤول العلاقات الخارجية في وزارة الدفاع.

(العربي الجديد، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

خاص

قضية ريجيني: إيطاليا تضغط بشهادات جديدة

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر قضائية مصرية على اطلاع بمستجدات قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني التي أوشكت التحقيقات فيها على إكمال خمس سنوات من دون كشف النظام المصري عن هوية الجناة الحقيقيين، أن الادعاء العام الإيطالي أبلغ السلطات المحلية والمصرية بأنه حصل على معلومات جديدة من مصادر لم يسمها، ذكر أنها عناصر استخباراتية وأمنية سابقة، قدمت شهادات تفيد بأن ريجيني كان معتقلاً بعد اختطافه في أحد مقار الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية.

وأوضحت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن روما لم تكشف عن أي معلومات إضافية في هذا الشأن، وقالت إنها قد تبلّغ المصريين بالمزيد خلال الاجتماع المقبل المقرر عقده في العاصمة الإيطالية روما لاستكشاف فرصة أخيرة للتعاون بين السلطات القضائية في البلدين.

وذكرت المصادر أن فريق النيابة العامة المصرية القائم على القضية، يشكك بشدة في جدية المعلومات التي تدعي روما امتلاكها هذه المرة بسبب عدم وضوح مصدرها، وعدم وجود أدلة في أي أوراق مصرية على تواجد ريجيني في مبنى تابع للأمن الوطني تحديداً، وكذلك لعدم الإفصاح عن تاريخ الواقعة المبلّغ عنها. ورجحت المصادر أن تكون هذه المعلومات محاولة جديدة من روما لانتزاع معلومات أكثر من المعنيين في القاهرة أو من الأشخاص الذين اطلعوا على تفاصيل الأيام الأخيرة من حياة ريجيني لتحفيزهم على الإفصاح عما لديهم من معطيات، لا سيما مع تلويح الادعاء الإيطالي بقرب تحريك دعوى اتهام غيابية بحق خمسة ضباط من الداخلية المصرية تؤكد المعلومات ضلوعهم في مراقبة ريجيني وتتبعه واعتقاله قبل اختفائه تماماً ومقتله واكتشاف جثته.

وأكدت المصادر أنّ التلويح بتحريك الدعوى الغيابية لم يغيّر حتى الآن الاستراتيجية المصرية الثابتة في التعامل مع القضية، قائلة إنّ فريق النيابة المختص لم يتلقّ أي تعليمات بتغيير اتجاهات التحقيق أو التعاون القضائي، لكن في حالة تحريك الدعوى لن يكون هناك بد من الرد قضائياً بالطرق التي رسمها القانون الدولي. ويعكف فريق من وزارة العدل وهيئة قضايا الدولة والنيابة العامة على دراسة احتمالات قبول الدعوى وتقديم مذكرات للقضاء الإيطالي لرفضها، لا سيما أنه من المرجح إقامتها في مواجهة السفارة المصرية بروما. وحول الضباط المصريين الثلاثة الآخرين غير الخمسة المشتبه فيهم، والذين طلبت روما معلومات عنهم الشهر الماضي، قالت المصادر إن مصر لم تقدم أي بيانات عنهم لأن الداخلية أكدت في خطاب رسمي عدم وجود معلومات لديها عن الأفعال الواردة ذكرها في مذكرة الاستفسار الإيطالية، وبالتالي فقد تم غلق باب آخر للبحث عن المعلومات من طرف روما. وكان الضباط الثلاثة يعملون بالأمن الوطني في الجيزة والقاهرة خلال فترة دراسة ريجيني في الجامعة الأميركية في مصر. وكان أحدهم قد تواصل مع بعض زملاء ريجيني فور قدومه للتعرف على طبيعة دراساته، فيما أجرى ثانيهم اتصالات هاتفية مع نقيب الباعة الجائلين محمد عبدالله، الذي اعترف من قبل وتفاخر بأنه سلّم ريجيني للأمن المصري بعدما تشكك في عمله لحساب جهة أجنبية، وذلك في مرحلة مبكرة تسبق مقتله بنحو عام كامل. أما الضابط الثالث، فكان قد كتب تقريراً عن نشاط ريجيني بمعلومات استقاها من مصادر وصفها بالسرية. واعتمد شرطيون آخرون راقبوا الطالب الإيطالي لاحقاً على هذا التقرير الذي تضمن الكثير من الوقائع التي تؤكد روما أنها غير سليمة وغير متسقة مع نشاط ريجيني الدراسي وكانت تهدف بشكل أساسي إلى التحريض عليه وعمل قضية من لا شيء. وهي طريقة قال المحققون الإيطاليون في أحد تقاريرهم إنها معتادة في الأجهزة الأمنية بالدول البوليسية وغير الديمقراطية.

فريق النيابة العامة المصرية يشكك بجدية المعلومات

أما الضباط الخمسة المهددون بالدعوى الغيابية فهم اللواء طارق صابر، والعقيد مصطفى النمر، والعقيد هشام حلمي، والمقدم مجدي عبدالعال شريف، وأمين الشرطة محمود نجم.

واللواء طارق صابر، كان خلال الواقعة يعمل مدير قطاع في جهاز الأمن الوطني، وهو الذي أصدر تعليماته بمتابعة ريجيني بناء على تقرير رفع إليه من أحد مساعديه عن أنشطته البحثية وتواصله مع نقيب الباعة الجائلين، بمناسبة بحثه عن النقابات المستقلة في مصر.

أمّا الضابط الثاني، وهو العقيد أسر كمال، والذي كان يعمل رئيساً لمباحث المرافق بالعاصمة، فتوجد دلائل على أنه هو الذي أشرف على رسم خطة تعقب ريجيني.

وبالنسبة للمقدم مجدي شريف، هو الذي أبلغ عنه ضابط أفريقي بأنه سمع منه حديثاً عفوياً أثناء تدريب للضباط الأفارقة في كينيا عام 2017، اعترف فيه بتورطه في قتل ريجيني، أو «الشاب الإيطالي» كما وصفه، إلى حد القول بأنه «لكمه مرات عدة» بسبب «الاشتباه في كونه جاسوساً بريطانياً».

وتتجه التحقيقات الإيطالية إلى أنّ الضابط مجدي شريف شارك ثلاثة ضباط آخرين، غير الخمسة المشتبه فيهم، أو خلفهم في إدارة ملف ريجيني، وأنهم جميعاً قاموا بتكوين شبكة من المخبرين حول ريجيني.

يواصل النظام المصري إخفاء هوية الجناة الحقيقيين (هاركو بير تورينو/فرانس برس)

متابعة

إثيوبيا: بدء الهجوم على عاصمة تيغراي

بعد ثلاثة أسابيع من المعارك، بدا الجيش الإثيوبي أمس السبت هجوماً على عاصمة إقليم تيغراي، بعدما رفضت «جبهة تحرير تيغراي» الاستسلام

انطلقت أمس المرحلة «الثالثة والأخيرة» من العملية العسكرية ضد «جبهة تحرير شعب تيغراي» بإقليم تيغراي شمالي إثيوبيا، حيث بدأ الجيش الإثيوبي هجوماً على عاصمة الإقليم ميكيلي للقبض على قادة «الجبهة»، بعدما ظلّ رئيس الوزراء أبي أحمد على موقفه، رافضاً الوساطات لوقف المعارك، وراضياً فقط باستسلام «الجبهة» التي منحها أكثر من مهلة من أجل ذلك، لكنها رفضت الانصياع. وأفاد دبلوماسي على اتصال مباشر مع السكان في تيغراي وقائد «جبهة تحرير شعب تيغراي» دبرصيون جبرمكئيل، وكالة «رويترز» عصر أمس، بأنّ قوات الحكومة الإثيوبية بدأت هجوماً للسيطرة على مدينة ميكيلي التي يقطنها نصف مليون نسمة. وقال جبرمكئيل في رسالة نصية لـ«رويترز» إن ميكيلي تحت «قصف عنيف». ثمّ ذكر في رسالة نصية لاحقة أن الجيش الإثيوبي يستخدم الدفعية في الهجوم. وصرح الدبلوماسي بأنّ هناك أنباء وردت بشأن انفجارات في شمال المدينة. وذكر دبلوماسي آخر أن الهجوم بدأ. كذلك، أعلنت قناة «تيغراي تي في» التلفزيونية عن تعرض ميكيلي للقصف ظهر أمس.

وفي وقت سابق أمس، أعلن الجيش الإثيوبي السيطرة على بلدات استراتيجية هامة من قوات «جبهة تحرير تيغراي»، والتوجه نحو ميكيلي، وذلك في تصريحات نقلتها هيئة الإذاعة والتلفزيون الإثيوبية «فانا» عن الجنرال حسن إبراهيم، القيادي في قوات الدفاع الوطنية. وقال إبراهيم في بيان إنّ الجيش الوطني سيطر على بلدة ويكرو الاستراتيجية التي تبعد 50 كيلومتراً شمالي ميكيلي، مضيفاً أن قوات الجيش ستسيطر على مركز إقليم تيغراي في غضون أيام. وأوضح المسؤول العسكري أن قوات الجيش سيطرت أيضاً على بلدات عدة أخرى، منها هاوزين وأبريها ووتسيبها، وويكرو، وأغولا. كما سيطر الجيش على جبل ميسيبو الاستراتيجي والذي يتمتع بمكانة حاسمة للسيطرة على ميكيلي في غضون أيام قليلة، بحسب البيان.

وتعهد إبراهيم بالسيطرة على المدينة «على جميع الجبهات»، وقال: «من المحتمل أن يذهب بعض المطلوبين إلى عائلاتهم أو المناطق المجاورة وأن يحاولوا الاختباء لبضعة أيام. قواتنا المسلحة بعد السيطرة على مدينة ميكيلي ستكلف بمطاردة واعتقال هؤلاء المجرمين واحدا تلو الآخر أينما كانوا». من جهتها، قالت المتحدثة باسم مكتب رئيس الوزراء، بيليني سيوم، في بيان إن «القوات الإثيوبية لا تنفذ مهمة لقصف مدينتها وشعبها. تظل ميكيلي واحدة من أهم المدن الإثيوبية وجهود تقديم الزمرة الإجرامية للعدالة لا تنطوي على قصف تمييزي مثلما تلمح جبهة تحرير تيغراي وأبواقها الدعائية». وأضافت أن «سلامة الإثيوبيين في ميكيلي وإقليم تيغراي ما زالت أولوية للحكومة الفيدرالية». ولا يمكن التحقق من مزاعم طرفي الصراع المستمر منذ ثلاثة أسابيع بين القوات الحكومية و«جبهة تحرير تيغراي»، نظراً لانقطاع الاتصالات والإنترنت في الإقليم بالإضافة إلى القيود المشددة على دخوله.

وكانت الحكومة أعطت «الجبهة» مهلة يوم الأحد الماضي لإلقاء السلاح أو مواجهة هجوم على ميكيلي. وانقضت هذه المهلة يوم الأربعاء الماضي. وأبلغ أبي مبعوثي سلام أفارقة أول من أمس الجمعة عزمه مواصلة العمليات العسكرية وأنّ حكومته ستحمي المدنيين في تيغراي، لكنه أشار إلى أنه يعتبر الصراع شأنا داخليا، وترفض حكومته حتى الآن محاولات الوساطة. ويثير الهجوم على المدينة المكتظة بالسكان واحتمال وقوع قتلى بين المدنيين، قلق المجتمع الدولي. وقالت الأمم المتحدة إن الناس يفرون من ميكيلي مع اقتراب القوات الحكومية. وليل الجمعة، أسقطت العاصمة الإريترية أسمرة بصاروخ أطلق من إقليم تيغراي، وفق ما أفاد أربعة دبلوماسيين وكالة «فرانس برس»، في هجوم هو الثاني من نوعه منذ اندلاع المعارك. وقال أحد الدبلوماسيين إنّ «صاروخا أطلق من إقليم تيغراي سقط على ما يبدو في جنوب أسمرة»، مشيراً إلى عدم ورود أي معلومات عن سقوط ضحايا أو وقوع أضرار.

اعلن الجيش الإثيوبي السيطرة على بلدات استراتيجية هامة

استطاعت قناة «دويتشه فيله» الألمانية، بالاشتراك مع صحيفة «دير شبيغل»، إثبات أن قائد «الفرقة الرابعة» في قوات النظام السوري ماهر الأسد، بتفويض مباشر من رئيس النظام بشار الأسد، هو من أصدر الأمر المباشر باستهداف الغوطة الشرقية لدمشق بغاز السارين، وهو ما قد يفتح الباب أمام محاكمتهما

تحقيقات سورية ـ ألمانية توثق جرائم آل الأسد

دور بشار وماهر بالهجمات الكيميائية

عماد كركص

سقط مئات القتلى والمصابين جراء الهجمات الكيميائية (عمار سليمان/الأناضول)

تتراكم الأدلة على وقوف النظام السوري وراء الهجمات الكيميائية بعد اندلاع الثورة السورية، والتي أودت بحياة المئات من المدنيين السوريين في مناطق متفرقة، خصوصاً الهجوم الذي ذهب ضحيته نحو 1450 مدنياً في الغوطة الشرقية منتصف 2013، وهجومي خان شيخون في 2017 ودوما في 2018، وسقط بسببهما نحو 100 قتيل ومئات المصابين.

وكشفت قناة «دويتشه فيله» الألمانية، أول من أمس، عن معلومات حصلت عليها من منظمات سورية، جمعت وثائق حول الهجمات، خصوصاً في الغوطة وخان شيخون، تظهر تورط النظام في الهجومين. وأشارت إلى أن المعلومات جاءت ضمن تحقيق أجرته القناة بالشراكة مع صحيفة «دير شبيغل» الألمانية. وأوضحت القناة والصحيفة أن المعلومات باتت قيد التحقيق أمام «وحدة جرائم الحرب» الألمانية، بعد تقديم منظمات سورية شكوى رسمية للمدعي العام الألماني، بالاستعانة بشهود وناجين من المجازر.

وأشارت القناة، في تحقيقها، ومن خلال نسخ من الوثائق والمعلومات التي وصلت إليها، إلى أن ماهر الأسد، وهو شقيق رئيس النظام بشار الأسد، ويقود الفرقة الرابعة في قوات النظام، هو القيادي العسكري الذي أمر مباشرة باستخدام غاز السارين في هجوم الغوطة في أغسطس/آب 2013، بعد تفويض مباشر من بشار بتنفيذ الهجوم.

الأسد متورط بالهجمات

ونقلت القناة عن القانوني الذي يعمل مع فريق التقاضي ضمن مبادرة «عدالة المجتمع المفتوح»، ستيف كوستاس، قوله «لدينا دليل على أن الأسد متورط في صنع القرار. لن أقول إننا أثبتنا ذلك بأنفسنا، لكن لدينا بالتأكيد بعض المعلومات التي تشير إلى تورطه في هجمات السارين». وأضاف «أظهرنا أن هناك وحدة محددة تسمى الفرع 450 داخل مركز الدراسات والبحوث العلمية في سورية، شاركت بشكل كبير في التخطيط لهجمات السارين وتنفيذها». وأوضح أنهم أظهروا التسلسل القيادي المتورط في تلك الوحدة وصلتها بالقصر الرئاسي. وكشف كوستاس أن ماهر الأسد أعطى الأمر الرسمي على مستوى العمليات، في حين حملت مجموعة النخبة داخل مركز البحوث المواد الكيميائية على الرؤوس الحربية، وقد تم إطلاق صواريخ أرض - أرض من قبل «اللواء 155» بإشراف مباشر من ماهر الأسد.

الولاية القضائية الألمانية

وتحقق ألمانيا في هذه الهجمات بناء على «الولاية القضائية الدولية للجرائم الدولية»، التي سنّتها برلين في 2002، وتضطلع بجرائم الحرب والإبادة الجماعية. ونجحت ألمانيا بالفعل في جعل القانون المحلي يتوافق مع نظام روما الأساسي، وهي معاهدة تم على أساسها إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وذكرت «دويتشه فيله» أن ألمانيا وسعت ولايتها القضائية لتشمل أخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي ككل، حتى لو لم تُرتكب داخل أراضيها أو ضد مواطنيها. وقد فتحت أول قضية، في إبريل/نيسان الماضي، اتهمت فيها شخصيات في النظام السوري بالتعذيب الممنهج، في إشارة إلى محاكمة الضابط السوري أنور رسلان المنشق عن أحد الأفرع الأمنية السورية، بالإضافة إلى صف ضابط منشق آخر من الفرع ذاته.

وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، شرعت منظمات حقوقية سورية، هي «مبادرة عدالة المجتمع المفتوح» و«الأرشيف السوري» و«المركز السوري للإعلام وحرية التعبير»، بتقديم شكوى جنائية رسمية أمام مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني ضد النظام، بالنيابة عن ضحايا الهجمات الكيميائية في سورية. وهذه تعتبر أول شكوى جنائية ضد النظام على خلفية استخدامه الأسلحة الكيميائية. وتتضمن كذلك تحقيقات مفصلة حول هجومي الغوطة في 21 أغسطس/آب 2013، وخان شيخون في 4 إبريل/نيسان 2017. وتحوي الشكوى إثباتات حول ضلوع مسؤولين كبار في النظام بالهجومين.

> كوستاس: لدينا دليل على أن الأسد متورط في صنع القرار

بانتظار إشارة التحقيق

وقال آدم إسماعيل، وهو باحث في فريق «الأرشيف السوري»، أحد الشركاء في تقديم الشكوى، «من المفترض أن يطلب المدعي العام الألماني، بعد تلقيه الشكوى، فتح تحقيق، لكن إلى الآن لم نلتقط من المدعي العام إعطاء إشارة لفتح تحقيق ينتهي بطلب مذكرات اعتقال». وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»: «لا يوجد خيار أو احتمال لإجراء محاكمة مباشرة في ألمانيا للمشتبه بهم بارتكاب الهجمات، كونهم غير موجودين هنا أو في دول الاتحاد الأوروبي. وإلى الآن ما زلنا ننتظر بدء المدعي العام بالتحقيق وإصدار مذكرات الاعتقال بحق الأشخاص الذين حددناهم في المعلومات التي قدمناها، أو الذين سيحددهم مجرى التحقيق والقضاء الألماني». وأشار إلى أن الشركاء يحاولون تقديم نفس الشكوى في دول أخرى تعمل بموجب الولاية القضائية العالمية، مثل السويد وفرنسا، ودول أخرى تسمح قوانينها بتقديم مثل هذه الشكوى، ونعمل مع حقوقيين أوروبيين لتقديم شكاوى جنائية ضد مرتكبي جرائم حرب، سواء بالسلاح الكيميائي أو غيره.

يشار إلى أنه بما يخص الهجوم الكيميائي على الغوطة الشرقية، فإن فريق التحقيق الخاص بالأمم المتحدة لم يستطع إثبات وقوف النظام خلفه، بسبب التعطيل الذي طاول عمله من قبل نظام الأسد، على الرغم من كل الدلائل والمعطيات حول تورطه بتنفيذها. إلا أن القرار 2118 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في العام 2013، كان بمثابة إنقاذ للنظام الذي توقع العالم نهايته بعد ارتكابه للمجزرة المروعة. ويقضي القرار بانضمامه لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، وسحب وتفكيك ترسانته الكيميائية. وهذا ما يقول النظام إنه طبقه. إلا أن المخيف بالنسبة له هو فرض العقوبات عليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حال استخدم السلاح الكيميائي مجدداً، وفقاً للقرار الأممي. ورغم صدور القرار، خدع الأسد المجتمع الدولي واحتفظ بجزء كبير من مخزونه الكيميائي، بحسب تقارير دولية. وقد تم توجيه الاتهامات له بعد هجمات الغوطة في 2013، بشن عشرات الهجمات الكيميائية، في أرياف حماة وإدلب وحلب، كان أفظعها مجزرتي خان شيخون في إبريل 2017، ودوما في الغوطة الشرقية من دمشق في 7 إبريل 2018، وأوديتا بحياة أكثر من 100 مدني، بالإضافة إلى مئات المصابين.

لجنة التحقيق الأممية

وفي طريق محاسبة النظام والأسد على الهجمات الكيميائية التي استهدف المدنيين بها، استطاع المجتمع الدولي التوصل إلى القرار الأممي 2235، الصادر في أغسطس/آب 2018، القاضي بتشكيل لجنة تحقيق مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، للتحقيق بالمسؤولية خلف الهجمات الكيمائية في سورية. وحددت اللجنة مسؤولية النظام بالوقوف وراء ثلاثة هجمات باستخدام غاز الكلور، في قرى سرمين وقيمناس وتلمنس في محافظة إدلب، من دون أن تتطرق لمجزرة الغوطة التي استخدم فيها غاز السارين. وتم التمديد للجنة مرتين وسط عراقيل كثيرة من قبل موسكو، قبل أن ينتهي عملها بعد أن وجهت الاتهام للنظام بالوقوف وراء هجوم خان شيخون الكيميائي، والذي قابله رفض روسيا لهذه الاتهامات، والتي استخدمت حق النقض (الفيتو) لإفشال عمل اللجنة.

وشهد شهر يونيو/حزيران من العام 2019، تشكيل فريق خاص بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة للأمم المتحدة، الذي عد أول فريق تحقيق لديه سلطة تحديد الجهة المنفذة للهجمات الكيميائية في سورية، بالإضافة إلى سلطات تتيح له توجيه اتهامات لمنفذي الهجمات. وفي أول تقرير له مطلع إبريل الماضي، حدد الفريق مسؤولية النظام بالوقوف وراء ثلاث هجمات كيميائية باستخدام غازي السارين والكلور السامين في بلدة اللطامنة بريف حماة، بيد أن تحقيقاته لا تزال مستمرة للتحقيق بهجمات أخرى.

هل تهاجم تركيا عين عيسى؟

تتزايد المؤشرات على اقتراب القوات التركية و«الجيش الوطني السوري» من شن عملية عسكرية تستهدف بلدة عين عيسى، الخاضعة إلى «قسد»، فيما تتواصل عمليات اغتيال المعارضين في دير الزور

عدنان أحمد

تشهد بلدة عين عيسى، الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بريف الرقة الشمالي شرقي سورية، تصعيداً ميدانياً بين «قسد» وفصائل «الجيش الوطني السوري» المدعومة من القوات التركية، وسط تكهنات بإمكانية شن تركيا و«الجيش الوطني» عملية عسكرية جديدة في المنطقة، خلال المرحلة الانتقالية لتسلم السلطة في أميركا. في هذا الوقت، يتصاعد التوتر في محافظة دير الزور شرقي سورية، بعد مقتل شخصين، أحدهما قيادي سابق في «الجيش الحر» برصاص مجهولين. وذكرت شبكة «فرات بوست» المحلية أن الناشطين في محافظة دير الزور أطلقوا دعوات لتشييع إبراهيم محمود الخضر الملقب «أبو بكر قادسية»، ورفيقه محمود عبد الرزاق الحمد من مدينة البصيرة، واللذان قُتلا على يد مجهولين أمس الأول. وكان عُثر على جثمان الخضر والحمد، بعد خطفهما من قبل مجهولين قبل عدة أيام. وتعرض عدة قادة سابقين في الجيش الحر لعمليات اغتيال في مناطق سيطرة «قسد» منهم إسماعيل العبد الله، والقيادي البارز ياسر الدحلة الذي تم اغتياله بالقرب من مدينة الشدادي.

استهدفت القوات التركية عين عيسى (عمر حج قدور/فرانس برس)

وذكرت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أن فصائل «الجيش الوطني» والقوات التركية قصفت بالصواريخ، أمس السبت، منطقة عين عيسى، ما أدى إلى سقوط جرحى، فيما شهد محور قرية التوخار والعريمة بريف حلب الشرقي قصفاً متبادلاً بقذائف المدفعية، بين قوات «مجلس منبج العسكري» و«الجيش الوطني». وكان «الفيلق الثالث» المنضوي ضمن «الجيش الوطني» أعلن، أمس الأول، تنفيذ قواته عملية إغارة «نوعية» جنوبي إعزاز. وذكر أن الغارة أدت إلى مقتل ثلاثة عناصر وجرح آخرين من «قسد» على محور عين دقنة جنوبي إعزاز.

وصعّدت أنقرة من تهديداتها أخيراً باستئناف العمليات العسكرية، لتطهير ما وصفه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في 3 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بـ«أوكار الإرهاب». وشنت تركيا و«الجيش الوطني» عدة عمليات لإبعاد العناصر الكردية المسلحة، وتحديداً مقاتلي حزب العمال الكردستاني، عن حدودها في مناطق عفرين وحلب والرقة والحسكة. يأتي ذلك وسط توقع بعض المراقبين أن تقوم تركيا و«الجيش الوطني» بعملية جديدة أوسع في شمال وشرق سورية قبل وصول إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى البيت الأبيض، الذي كان رفض الانسحاب الأميركي من سورية وندد بالعملية العسكرية التركية المسماة «نبع السلام» في المنطقة. وقالت مصادر عسكرية في «قسد»، لـ«العربي الجديد»، إنه لا وجود عسكرياً لها في ناحية عين عيسى. وأشارت المصادر إلى أن القوات الموجودة في المنطقة تتبع إلى «مجلس عين عيسى العسكري والقوى الأمنية الداخلية»، لكن مراقبين يعتبرون أن هذا المجلس واجهة لـ«قسد».